ظَاهِرُ كَلَامِ سِيبَوَيهِ عِندَ الشَّيخِ الأَزهَرِي فِي التَّصرِيحِ

د. ميمونة بنت أحمد الفوتاوي
أستاذ النحو والصرف المشارك
قسم اللغة العربية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة طيبة

المستخلص

العنوان : ظَاهِرُ كَلَامِ سِيبَوَيهِ عِندَ الشَّيخِ الأَزهَرِي فِي التَّصرِيحِ.

الباحثة : د. ميمونة بنت أحمد الفوتاوي .

يستهدف البحث المسائل النحوية والصرفية التي ورد فيها تعبير بظاهر كلام سيبويه، أو ظاهر مذهبه من كتاب " التصريح " للشيخ خالد الأزهري(- 905هـ)، فقد وردت فيه مسائل وُصِف الرأيُ فيها بأنه ظاهر كلام سيبويه أو مذهبه.

والهدف هو جمع المسائل ودراستها في كتاب سيبويه، وفي كتب غيره من النحاة تحقيقا لفهم ظاهر كلامه، وفيما أمكن من شروح الكتاب .

ويعتمد البحث المنهج الوصفي والاستقرائي، حيث بلغت المواضع (16) موضعا، جاء قبلها لمحة موجزة عن الأزهري وكتابه، ثم دراسة المسائل وتتبعها في كتاب سيبويه، ومناقشتها من أراء النحاة مع محاولة الوصول إلى

مصادر الأزهري في ذكر الظاهر، والتوثيق من مظانها النحوية والصرفية، وقسمت المسائل نحواً وصرفاً، مع تنوعها فمنها في المنصوبات، والتوابع، وفي الممنوع من الصرف، وغيرها، وأخيرا ثلاث مسائل صرفية في المصادر، وكان ترتيبها وفق ألفية ابن مالك؛ لأن كتاب " التصريح" أحد الشروح التي قامت على الألفية.

ومن نتائج الدراسة اختلاف العبارات بين ظاهر الكلام- وهي الأكثر- أو المذهب، أو القول، وأغلبها ذكرها الأزهري معتمدا على من قبله، وقد توافقت بعض المسائل التي وصفت بالظاهر مع نصِّ كتاب سيبويه، وبعضها يفهم ضمناً، وقليل ما اختلف عن ذلك، ثم إن بعض المسائل وردت في تعليقات شرَّاح الكتاب كالفارسي والرُّماني وابن خروف، دون نص على الظاهر، وترجح أن هذه الألفاظ ليست من تعبيرات المتقدمين، فأقدمها أثرا جاء عند ابن مالك والرضي.

المقدمة

الحمد الله رب العباد رزاق التوفيق والسداد , والصلاة والسلام على نبي الهدى والرشادﷺ. أما بعد :

فيظل كتاب سيبويه مصدراً ثراً للدراسات والبحوث قديماً وحديثاً، حيث بدأ بين يدي النحاة المتقدمين فتنوع موقفهم منه شروحا واستدراكات ونقولاً، واختلفت عباراتهم في النقل عنه والتعليق عليه، وتبيان مذهبه، وكان مما تردد في كتبهم التعبير بظاهر مذهب سيبويه، فلم يصرحوا في بعض المسائل بصريح كلامه، أو مذهبه، ولعل ذلك لمنزلته منهم، فاحترامهم لعلمه ونصه ومقصده قد يعني تحفظهم أمام عباراته؛ فربما يكون الفهم غير مقصده، فينسب إليه ما لم يقل، أو كان تناقلاً بين النحاة دون وقوف على الكتاب نفسه، ولعل بعض غموض بدا لهم فيه فآثروا التعبير بالظاهر لأنه مظنة الفهم.

وممن عبر بهذا القول من متأخري النحاة الشيخ خالد الأزهري(-905هـ)، فقد ورد في كتابه (التصريح بمضمون التوضيح) عدد من المسائل وصف فيها رأي سيبويه بقوله: ظاهر كلام– أو مذهب- سيبويه.

ومن هنا جاءت الفكرة في بناء دراسة تلمُّ المقولات وتدرسها، فجمعت كلَّ المواضع بعد استبعاد ما لم يكن النص فيه ظاهر المذهب أو الكلام، فإذا هي ستة عشر موضعا فقط، وهو عدد رأيته- لقلته - جديرًا بالدراسة، ليكون عنوان البحث: (ظَاهِرُ كَلَامِ سِيبَوَيهِ عِندَ الشَّيخِ الأَزهَرِي فِي التَّصرِيحِ)، وغلبتُ ظاهر الكلام؛ لأنه لفظه في أكثر المسائل التي تم جمعها.

ومما حفزني أني لم أجد– في حدود بحثي- دراسة تتبعت الوصف بالظاهر، فظهرت أهمية لهذه الدراسة، وهي جمع هذه المواضع ودراستها عند

الأزهري، وغيره من النحاة، وبذلك تظهر قضيه البحث وتتركز في السؤال الرئيس التالي:

ما واقع المسائل النحوية التي عبر فيها الأزهري بظاهر كلام – أو مذهب– سيبويه؟

فيكون توجه البحث استقراء المواضع التي ورد فيها التعبير بظاهر كلام سيبويه، أو مذهبه، أو قوله من كتاب "التوضيح"، ثم تتبع المسائل في كتاب سيبويه، ودراستها، وتوثيقها من مظانها النحوية والصرفية، وما أمكن من شروح الكتاب، مع محاولة الوصول إلى مصادر الأزهري في التعبير بالظاهر، وسيتم ترتيب المسائل وفق ألفية ابن مالك في النحو والصرف فكتاب الأزهري امتداد لها.

وبعد : فهذا عمل قصدته فكرا ومنهجا، أسأل الله صدق النوايا والعمل، والله من وراء القصد .

توطئة : الأزهري وكتابه1.

اسمه خالد بن عبد الله الجُرْجِي الأزهري، ويعرف بالوقَّاد، نسبته إلى (جُرْجَا) من أعمال سعيد مصر، ولد سنة (838هـ)، ونسبته الأزهري، قيل لتلقي علومه في الأزهر، وقيل نسبة للأزهري صاحب "التهذيب" لاشتغاله بكتابه،

تلقى علومه في مدارس مصر ومساجدها، ثم أتمها في الأزهر الشريف، وبرع في علوم كثيرة يتقدمها النحو والصرف حتى غدا من أئمة عصره فيهما، بل وتميز في العربية كلها، والمنطق والأصول والفرائض والحساب.

1() تنظر ترجمته في : الضوء اللامع 171/3، الكواكب السائرة 1/ 190، شذرات الذهب 10/ 39.

أخذ علومه عن كثير من مشايخ عصره منهم يعيش المغربي (-834هـ)، وداود المالكي(-863هـ)، والمناوي(-871هـ)، والشُمُنّي(-872هـ)، والسخاوي(-902هـ) صاحب " الضوء اللامع" الذي ترجم لتلميذه الأزهري، وتلقى عنه كثيرون منهم: القسطلاني(-923هـ) ، وابن هلال النحوي(-933هـ)، وابن الشلبي(-947هـ) وغيرهم .

اشتغل الأزهري بالتأليف وبرع في التدريس، وبذلك لُقِب بالشيخ، وأثرى زمانه خاصة، والمكتبة العربية عامة بعدد من المؤلفات رُزِقت القبول تعلما وشرحا ودراسة منذ كانت وحتى عصرنا هذا ، فانتفع بها الطلبة، قيل لإخلاصه ووضوحها، ومنها: الألغاز النحوية، والتصريح بمضمون التوضيح، وتمرين الطلاب، وشرح العوامل المائة ، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب لابن هشام، والمقدمة الأزهرية، وغيرها. كانت وفاته على الأرجح سنة 905هـ.

وكتاب "التصريح بمضمون التوضيح" مصدر الدراسة الحالية، هو شرح على كتاب " أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك " لابن هشام الأنصاري(-761هـ)، قال عنه ابن العماد :" وصنف شرحاً حافلاً على التوضيح ما صُنِف مثله"(1)،

ويُعدَّ تتمة لأوضح المسالك، هو شرح ذاخر بكتب وصلت، وكتب فُقِدت، نقل كثيرا عن المتقدمين والمتأخرين، وفيه الكثير من بسط المسائل والاستطراد في القضايا النحوية والصرفية، وقد حظي هذا الشرح بشروح وحواشٍ مثل حاشية ياسين العليمي (-1061هـ)، وحاشية الصبان (-1206هـ) وكلاهما مطبوع متداول.

والكتاب – كما أسلفت- ذو أثر واضح في النحو العربي، مذ أُلِف وحتى

1() شذرات الذهب 10/ 39 .

الحاضر، فلا يكاد باحث أو متتبع لمسألة في النحو أو الصرف إلا ويجد لها ذكراً- بل بسطاً- في هذا الكتاب، وها هو البحث الحالي يجد طلبته في ثناياه متتبعاً المواضع التي عبر فيها الأزهري بظاهر كلام سيبويه، أو ظاهر مذهبه، أو قوله .

وفيما يلي سيتناول البحث هذه المسائل النحوية وهي الأغلب ثم الصرفية جمعاً ودراسة وتوثيقا.

أولاً- المسائل النحوية.

وهي أغلب ما ورد فيه نص على ظاهر كلام سيبويه، أو ظاهر مذهبه ، وعددها ثلاث عشرة مسألة، وسيرد بيانها مرتبة وفق ترتيب ابن مالك للألفية

1- مسألة: أصل النون في تنوين الترنم.

نوع من التنوين يلحق آخر القوافي المطلقة بدلاً من حروف الإطلاق(الألف والواو والياء) على لغة ناس من تميم وقيس إذا أنشدو، أما الحجازيون فلا ينونون؛ بل يبقون حروف الإطلاق على حالها، وهو يلحق الاسم المعرب، وقيل بل يلحق الاسم والفعل والحرف (1).

والمسألة هنا: هل الترنم نوع من التنوين أم هي نون مبدلة من حروف العلة؟ وللإجابة أقول:

ذكر الأزهري نقلاً عن قول أبي الحجاج يوسف بن معزوز (2) أنه نون

1( ) ينظر تفصيل التنوين في: رصف المباني /417 ، الارتشاف 312/1 ، الجنى الداني /145 – 147، مغني اللبيب 343/2، التصريح 31/1 – 37،
الهمع 519/2.

2( ) هو يوسف بن معزوز القيسي، نحويٌ من أهل الجزيرة الخضراء، أخذ عن ابن ملكون وأبي زيد السهيلي، وعنه أخذ يونس الوقشي وغيره، له شرح

=

مبدلة من حرف العلة، ونصه فيه: " ... قاله ابن معزوز، وزعم أنه ظاهر قول سيبويه " (1)، فقد ضمن المسألة عرضاً لظاهر قول سيبويه، وللنحاة فيها أقوال، الأول: أنه نوع خامس من التنوين يلحق الأنواع الأربعة الرئيسة وهي التمكين، والتنكير، والمقابلة، والعوض، ويلحقه سادس خاصٌّ بالقوافي المقيدة، وهو تنوين الغالي (2)، وقيل زاده الأخفش، وأنكره السيرافي وبعض النحاة (3). والثاني: رأي ابن مالك أن أصله تنوين ذي الترنم، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وهو عوض من الترنم؛ لأنه مد الصوت بمدة تجانس حرف الروي، ووافقه الأزهري، ووصفه بأنه الحق (4). أما الأخير فإنه ليس تنويناً، وإنما هي نون زائدة ساكنة لقصد التغني وهو رأي سيبويه، وغيره من المحققين ذكره ابن هشام (5).

وعرض سيبويه رأيه في هذا الأمر في باب عنوانه: "باب وجوه القوافي في الإنشاد " (6)،وصرح بأنه يلحق المنون وغير المنون قصد مد الصوت فيأتي في حروف العلة الألف والواو والياء، وعلله بأن "الشعر وضع للغناء والترنم، فألحقوا كل حرف الذي حركته منه " ، وأوضح حقيقة رأيه في هذه النون ليتبين من كلامه أنها نونٌ جيء بها لغرض الترنم، وليست تنويناً فقال عن

=

الإيضاح للفارسي، والرد على الزمخشري، توفي سنة 625هـ . ينظر: بغية الوعاة 362/2، الأعلام 353/9 .

1() التصريح 37/1.

2() ينظر: الارتشاف 312/1، التصريح 36/1، الهمع 519/2.

3() ينظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة /35، شرح الكافية الشافية 1430/3.

4() ينظر: شرح التسهيل 11/1، شرح الكافية الشافية 1428/3، التصريح 37/1.

5() ينظر: الكتاب 204/2، ، شرح المفصل 34/9، رصف المباني /417، مغني اللبيب 343/2.

6() الكتاب 204/2.

لغة تميم: " وأما ناسٌ من بني تميم فإنهم يبدلون مكان المدة النون فيما ينون وما لم ينون، لمَّا لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نوناً، ولفظوا بتمام البناء وما هو منه" (1) ، فكلامه صريح واضح إلا أن يقصد بلفظ الظاهر هنا وضوح الكلام بما لا مجال لفهم مقصد آخر.

وقول ابن معزوز هذا نقله من قبلُ كلٌّ من أبي حيان والمرادي وابن هشام (2)، ونسبوا جميعهم الزعم لابن معزوز، ولعل التعبير بالزعم كون عبارة سيبويه ظاهرة في علة وجود هذه النون قصد الترنم والتغني، ولا تحتمل تأويل موقفه؛ لذلك نصَّ ابن هشام بما صرح به سيبويه (3)؛ خاصة أن شواهد هذا الترنم كثيرة وذكرها سيبويه ومن جاء بعده ممن ذكر تنوين الغالي ونقل الخلاف فيه مما لا مجال لتفصيله هنا.

والأرجح أن النون في الترنم والغالي ليسا من أنواع التنوين؛ لما بينهم من فروق تتلخص في اختصاص التنوين بالأسماء المعربة لا المبنية، وأن التنوين لا يجتمع مع (أل) في كلمة واحدة فضلاً عن نقله عن بعضٍ من بني تميم لا كلهم.

وقد فصل أحد الباحثين المحدثين هذه الفروق وشواهدها مما يغني الرجوع إليه عن ذكره، واختار كونها نوناً زائدة موافقاً سيبويه ومن تابعه، بل زاد أنه يمكن أن تسمى (نون الإنشاد والترنم) (4).

---

(1) الكتاب 206/2 – 207.

(2) ينظر: الارتشاف 313/1، الجنى الداني /418، مغني اللبيب 343/2.

(3) ينظر: مغني اللبيب 342/2.

(4) ينظر: ظاهرة التنوين في اللغة العربية /109 وما بعدها.

2- مسألة : حذف خبر (لا) النافية للجنس.

قال ابن مالك في هذه المسألة:

وشاعَ في ذا البابِ إسقاطُ الخبرْ إذِ المرادُ مع سقوطهِ ظَهَرْ (1)

تعمل (لا) التي لنفي الجنس في المبتدأ والخبر، وخبرها مرفوع لفظاً أو محلاً نحو:(لا رجلَ حاضرٌ، لا ضيفَ عندَنا).

والشائع في خبرها أن يحذف إذا دلَّ عليه دليل، وقسمه ابن مالك ثلاثة أحوال: ممتنع حيث لا دليل، وجائز وواجب إن قام دليل لفظي أو معنوي في الجملة (2)، والحذف الجائز عند أهل الحجاز، أما بنو تميم والطائيون فواجب عندهم ، وهنا جاء ظاهر كلام سيبويه الذي قاله الأزهري: " وحذف الخبر المعلوم يلتزمه التميميون والطائيون، هذا نقل ابن مالك وابن خروف عن بني تميم أنهم لا يظهرون خبراً مرفوعاً، ويظهرون المجرور والظرف، وهو ظاهر كلام سيبويه" (3).

ومؤدى المسألة أن بني تميم وطيء يلتزمون حذف خبر (لا) إن كان معلوماً، فلم يلفظوا به أصلاً (4) نحو: (لا بأس)، أي: لا بأس عليكم، ومن شواهده قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَۖ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء:50]، وقوله:﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ فَزِعُواْ فَلَا فَوۡتَ وَأُخِذُواْ مِن مَّكَانٖ قَرِيبٖ﴾ [سبأ:51]، وتقدير الخبر: لا ضير علينا، أولا ضير في ذلك، فلا فوت هناك، أو لهم (5).

---

(1) ألفية ابن مالك / 21.

(2) ينظر: شرح التسهيل 56/2.

(3) التصريح 246/1.

4( ) ينظر: المفصل /43، الهمع 470/1.

(5) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج 90/4، الكشاف 59/3، 313 – تفسير القرطبي 99/13 ، =

والخلاف في هذه المسألة قائم على لغة بني تميم! هل حذف الخبر مطلقاً ؟ أم له ضوابط؟ وفي ذلك ذكر الأزهري ظاهر كلام سيبويه؛ فقد اختلفت أقوال النحاة في لغة بني تميم، فمنهم من يقول: إن الحذف عندهم مطلقاً، قال الزمخشري: "وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً "(1) ، وذكره ابن يعيش والأندلسي، (2) هذا على قول من يطلقون حذف الخبر عندهم دون تفصيل أو تحديد لنوع الخبر.

وذهب فريق آخر منهم إلى أن الخبر يحذف إن كان غير ظرف أو مجرور، قال الجزولي: " وخبرها محذوف، ولا يلفظ بخبرها بنو تميم إلا أن يكون ظرفاً "(3)، ونقله ابن الحاجب، وفصل ابن عصفور الرأي بأن الخبر إن كان ظرفاً أو مجروراً ففيه الحذف والإثبات، وإن كان غير ذ لك فالتزم بنو تميم حذفه، ونقله المالقي، وأبو حيان (4).

وردَّ ابن مالك - ومن وافقه- حذف الخبر مطلقاً على سبيل اللزوم بأنه غير صحيح؛ لأن حذفَ خبرٍ بلا دليل يلزم منه عدم الفائدة (5)، فقال: "ومن نسب إليهم التزام الحذف مطلقاً، أو بشرط كون الخبر ظرفاً فرأيه غير صواب " (6).

فالخلاف الأدق هنا ماذا إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً؟ ابن مالك خطَّأ

=

البحر المحيط 155/8، 565.

(1) المفصل /43.

(2) شرح المفصل 107/1 ، شرح الألفية 74/1.

3( ) المقدمة الجزولية /216.

(4) ينظر: الكافية /119، شرح جمل الزجاجي273/2، رصف المباني /337 ، الارتشاف 167/1.

(5) ينظر: شرح الكافية الشافية 537/1 ، الهمع 470/1 .

(6) شرح التسهيل 56/2 .

ذلك، وذكر الأزهري أن ابن خروف نقل عن بني تميم إظهار الخبر المجرور والظرف، وعليه ابن عصفور.

أما سيبويه فيقول: " وكذلك إن لم تجعل (لك) خبراً، ولم تفصل بينهما، وجئت بلك بعد أن تضمر مكاناً وزماناً كإضمارك إذا قلت: لا رجلَ، ولا بأسَ. وإن أظهرت فحسن " (1). فهذا هو ظاهر كلام سيبويه الذي قصده الأزهري (2) ، ومراده بالظاهر أنه يفهم من عبارات سيبويه مقصده ومذهبه في المسألة وهو أن الخبر إذا كان ظرفاً: (تضمر مكاناً وزماناً) أو مجروراً: (إن لم تجعل لك خبراً) ففيه الإضمار، وفيه الإظهار، وهو قوله: (وإن أظهرت فحسنٍ)، فليس في كلامه نص واضح ؛ لذلك حرره أبو حيان في " الارتشاف" ببيان مراد سيبويه في هذه المسالة، ولم ينص على أنه ظاهر مذهبه (3) .

وبهذا يندفع منع الإظهار إن كان الخبر ظرفاً أو مجروراً، أو من يخطئ إجازة الأمرين في هذه المسألة. والله أعلم.

مسائل من باب الاشتغال.

وردت في باب الاشتغال مسألتان ذكر فيهما الأزهري ظاهر مذهب سيبويه في إحداهما، وفي الأخرى ظاهر كلام سيبويه، و المسألتان هما:

مسألة: النصب والرفع في الاسم المشتغل عنه المسبوق بحرف نفي.

قال الأزهري في بيان رأي سيبويه في المسألة: " وقيل: ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع في الاسم بعدها " (4) .

وحقيقة الخلاف هذه المسألة : أن الاسم المشغول عنه قد يُسبَق بحرف

1( ) الكتاب 279/2 – 2820.

(2) التصريح 246/1.

(3) ينظر: الارتشاف 167/1.

(4) التصريح 301/1.

استفهام، أو نفي، أو نهي، أو أمر، وتختص المسألة هذه بتقدم حروف النفي مثل (ما، لا، إنْ) المشتركة بين الاسم والفعل، نحو: (ما زيداً ضربْتُه، لا رجلاً كلمْتُه، إنِ الدارَ عرفْتُها)، وللنحاة في توجيه الاسم الواقع بعد هذه الأحرف ثلاثة مذاهب نقلتها كتب النحو، وهي: (1)

الأول: مذهب الجمهور اختيار النصب على الرفع، مع جوازهما، وهو رأي المبرد والزَّجاجي والجزولي وابن يعيش، واختاره ابن مالك وابن عصفور والمرادي (2).

الثاني: الرفع على الابتداء اختياراً على وجه النصب، وهو الذي نُقِل أنه ظاهر مذهب سيبويه، واختاره الإسفرابيني وابن عصفور في المقرب، وابن أبي الربيع (3) ، وآخرها: جواز الوجهين، فهما متساويان، ونُقِل أنه مذهب ابن الباذش وابن خروف (4)، ولكل فريق أدلته في الاختيار والترجيح.

يقول سيبويه في عنوان المسألة: " باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي، وهي حروف النفي ... " (5)، ومثَّل له فقال: " وذلك قولك: ما زيداً ضربتُه، ولا زيداً قتلتُه... وكذلك إذا قلت: ما زيداً أنا ضاربُه " (6)

فأمثلته بنصب كلمة (زيد) في المواضع كلها، ومعناه أن النصب وجه

---

(1) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي 635/2، الارتشاف 108/3، المساعد 416/1، التصريح301/1.

(2) ينظر: المقتضب 299/2، الجمل في النحو/39، المقدمة الجزولية /100، شرح المفصل 36/2، شرح التسهيل 141/2، توضيح المقاصد 615/3.

3() ينظر: المقرب 88/1، لباب الإعراب/320، البسيط 635/2.

(4) ينظر: الارتشاف 108/3، المساعد 416/1، التصريح 301/1.

5( ) الكتاب 145/1.

6() المصدر السابق.

، ثم تحدث عن جواز الرفع فقال: " وإن شئت رفعت فالرفع أقوى؛ إذ كان يكون في ألف الاستفهام، أنهن نفي واجب يبتدأ بعدهن، ويبنى على المبتدأ بعدهن..." (1)

ففي عبارة سيبويه القول صريح (فالرفع أقوى)، والرفع عنده على الابتداء، وهو نصٌ واضح قد لا يتناسب مع عبارتهم أنه (ظاهر مذهب سيبويه) ؛ بل هو نصٌ من قول سيبويه.

وقول الأزهري: " قيل ظاهر مذهب سيبويه " ذكره ابن أبي الربيع بنصه، وعلق بقوله: "وهو عندي أحسن" (2)وعلله بأن النصب تكلف إضمار ناصب، وأما الرفع فلا تكلف فيه، ولا تعارض بين جواز الوجهين، وكذلك أورده الأشموني (3).

وتساوي الرفع والنصب كون أحرف النفي (ما، لا، إن) يستوي دخولها على الأسماء والأفعال بخلاف (لن، لما، لم) المختصة بالفعل فإنها إن سبقت الاسم وجب النصب ما لم يكن اضطرار شاعر (4).

ومجمل القول في المسألة أن عبارة سيبويه في اختيار الرفع بينة، بل قوَّى وجه الرفع لعلة الابتداء بهذه الأحرف، والحق أن لكلٍ حجته التي تقوى النصب أو الرفع، أو تساوي بينهما، وإن كان أغلب النحاة على اختيار النصب، ولعل ذلك كون الاسم المشتغل عنه الأصل فيه النصب على الإضمار، وبهذا الباب سمته أكثر كتب النحو المتقدمة. والله أعلم.

3- <u>مسألة: عطف الاسم المشتغل عنه على جملة كبرى (اسميه خبرها فعل).</u>

---

(1) الكتاب 146/1.
(2) البسيط 635/2.
(3) المصدر السابق. وينظر : شرح الأشموني 2/ 78.
(4) ينظر: شرح الكافية الشافية 619/2.

وهي المسألة الأخرى التي عرض فيها الأزهري رأي سيبويه بقوله: "وهو ظاهر كلام سيبويه " (1)، وتختص المسألة بتوجيه إعراب الاسم المشتغل عنه إن كان معطوفاً على جملة كبرى (اسمية وخبرها فعل)، هل ينصب الاسم أم يرفع، وذلك نحو قولهم: (زيداً كلمتُه وعمراً لقيتُه) ، والضابط هنا كون الجملة المعطوفة غير مشتملة على ضمير يعود على المبتدأ في جملة المعطوف عليه؛ فليست نحو: (زيداً كلمْتُه وهنداً أكرمْتُها في دارِهِ)، لأن هذه لا خلاف فيها (2) .

وأما ما لا رابط فيه وليس العطف فيه بالفاء فهو محل خلاف النحاة نحو: (زيداً كلمتُه وعمراً لقيتُه) فالأخفش والسيرافي والزيادي- فيما نُقِل عنه- يمنعون النصب، لأن العطف على الجملة الصغرى (كلمته) وهي في محل رفع فيعطف عليها بالرفع وجوباً، واختاره ابن هشام (3). والرأي الآخر جواز الرفع والنصب، واختيار النصب، وهو مذهب سيبويه، وذلك واضح في عبارته، إذ يقول: " بابٌ يُحمل فيه الاسمُ على اسم بُنِي عليه الفعلُ مرة ويحمل مرة أخرى على اسم مبني على الفعل ... أي ذلك فعلت جاز" (4)، ثم يوضح الجواز والاختيار فيهما بقوله: " فإن حملته على الاسم الذي بني عليه الفعل كان بمنزلته إذا بنيت عليه الفعل مبتدأ، ويجوز فيه ما يجوز، إذ قلت زيدٌ لقيته، وإن حملته على الذي بني عليه الفعل اختير فيه النصب كما اختير فيما قبله..." (5)، فعلى الأول يقال: عمروٌ لقيته وزيدٌ كلمته، حمل الكلام على الأول (المبتدأ)، وإن حمل على الآخر يقال: عمروٌ لقيته وزيداً كلمته، بالنصب عطفاً على

---

(1) التصريح 304/1.
(2) ينظر: الارتشاف 110/3.
(3) ينظر: شرح السيرافي 393/1، الارتشاف 110/3، المساعد 418/1، التصريح 304/1.
(4) الكتاب 91/1.
(5) المصدر السابق.

الضمير المنصوب. ووافقه الفارسي في ذلك (1).

ووقف بعض النحاة وسطاً فأجازوا الرفع والنصب دون ترجيح، ومنهم الفرَّاء والزَّجاج وابن مالك (2) ، وقال ابن يعيش: " ليس النصب أولى من الرفع، ولا الرفع أولى من النصب " (3)، واختاره ابن عقيل والجزولي (4)، وتحمل عليه القراءة في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ ﴾[يس: 39]؛ حيث قرئت (القمرَ ُ) بالنصب وبالرفع، فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو بالرفع، والباقون بالنصب(5)، ومثله قراءة:﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلۡمِيزَانَ﴾ [الرحمن: ٧]

(والسماءَ) نصباً عند الجمهور، ورفعاً على قراءة أبي السمال (6)، ورجح ابن جني الرفع ابتداء عطفاً على الجملة الكبرى(7)، وفي الآيتين الكريمتين بقراءتيهما ردٌ على الأخفش وغيره ممن لا يستحسنون النصب، ذكره ابن جني وابن مالك (8) .

ومما سبق يتضح أن كلام سيبويه واضح في ترجيح النصب، وإن لم ينصَّ صراحة على اختياره له، وإنما كلامه " اختير النصب " قد يحمل على كونه رأيه، أو رأي من سبقه وأخذ عنهم كالخليل ويونس، أو من سمع منهم، ولعل قولهم (ظاهر كلام سيبويه) يعني رأيه لا اختياره، أو كلامه في المسألة كلها. والله أعلم .

---

(1) قال في التعليقة: " والاختيار منها أن تحمل على فعل مضمر، وينصب الاسم به ... " 122/1.
(2) ينظر: معاني القرآن 240/1، معاني القرآن وإعرابه 286/4، شرح الكافية الشافية 621/2.
(3) شرح المفصل 33/2.
(4) شرح المقدمة الجزولية /101.
(5) ينظر: السبعة /540، المشكل 604/2، النشر 353/52.
(6) ينظر: المحتسب 302/2، إملاء ما من به الرحمن 251/2.
(7) ينظر: المحتسب 302/2.
(8) ينظر: المحتسب 302/2، شرح التسهيل 144/2.

4- مسألة: توجيه النصب في (غير) في الاستثناء.

نقل الأزهري أحد الأقوال في توجيه نصب (غير) في الاستثناء مضمناً ذلك ظاهر مذهب سيبويه، فقال :" وحيث نُصِبَت فناصبُها ما قبلها من العوامل على الحال، وفيها معنى الاستثناء، وهو ظاهر مذهب سيبويه، وإليه ذهب الفارسي في التذكرة" (1)، وهذا النص على ظاهر مذهب سيبويه سبق إليه ابن مالك والمرادي (2)، والأقوال في المسألة متعددة، أولها: النصب على الحال، وهو رأي الفارسي كما نُقل عنه، وذكر أنه ظاهر مذهب سيبويه، وأجازه الفرَّاء والمبرد والزَّجاج، واختاره ابن مالك وغيرهم(3)، والثاني- وهو الأشهر- انتصابها على ما ينصب به ما بعد (إلا)، والثالث: على التشبيه بالظرف، واختاره ابن الباذش، وآخرها: ذكره أبو حيان ونسبه لأصحابه أن النصب كونه جاء بعد تمام الكلام (4).

وعبارة سيبويه في كتابه ليست نصاً صريحاً في ذلك؛ إذ يقول :" وكلُّ موضع جاز فيه الاستثناء بإلا جاز بغير، وجرى مجرى الاسم الذي بعد إلا؛ لأنه اسم بمنزلته، وفيه معنى إلا... " (5)، فكلامه بيِّن هنا في أن (غير) تعامل معاملة الاسم الذي يقع بعد إلا في النصب أو الاتباع أو غيرها مما يعرب به الاسم بعد إلا.

ولم أتبين له قولاً يفهم منه أن غيراً تنصب على الحال، ولكن حملها على معنى الاستثناء واضح في غير موضع فمنها قوله:"... وإنما أدخلوا فيه معنى

---

(1) التصريح 361/1.
(2) ينظر : شرح التسهيل 2/ 278، توضيح المقاصد2/ 677.
(3) ينظر : معاني القرآن2/ 50، المقتضب4/ 422، معاني القرآن وإعرابه2/ 93، شرح التسهيل 2/ 278، الارتشاف2/ 322.
(4) ينظر : الارتشاف 2/ 322، شرح الأشموني2/ 157.
(5) الكتاب 2/ 343 .

الاستثناء في كل موضع يكون فيه بمنزلة (مثل) ويجزئ من الاستثناء..."(1) ، ولم ينصَّ أحد- ممن رجعت لهم – على أن في الكتاب نصاً، أو أن سيبويه قاله، وكلُّ ما نقل هو ظاهر مذهبه.

ونصب (غير) على الحال نقله بعض النحاة والمعربين في عرض المسالة، واستشهدوا عليه بقوله تعالى :﴿ لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ﴾[النساء: ٩٥]، ذلك أن في (غير) الرفع، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وحمزة وعاصم، وفيها قراءة بالنصب وهي لنافع وابن عامر والكسائي، ولخلف من غير السبعة (2).

وتوجيه النصب فيها أنه على الاستثناء حملاً على إعراب الاسم الواقع بعد إلا، وقيل إنه نصب على الحال ؛ وتقديره: لا يستوي القاعدون في حال صحتهم، نقله نفرٌ منهم الفرَّاء والزَّجاج ومكي ، وعلل ذلك الفرَّاء بقوله :" والنصب فيها جميعاً على القطع [يريد الحال]؛ لأن غير نكرة " (3).

5- مسألة: من أحوال مجيء صاحب الحال نكرة .

الأصل في صاحب الحال التعريف، لأنه محكوم عليه ببيان حاله، فحقه أن يكون معرفة لأن النكرة مجهولة، وأجيز أن يكون هذا الصاحب نكرة بمسوغات منها: أن تتقدم الحال على صاحبها النكرة نحو: (في الدار جالساً رجلٌ) فتقدمت الحال (جالساً) على صاحبها النكرة (رجل) ومنه الشاهد:

* لميةَ موحشاً طللٌ قديمٌ *

وفيه أيضاً تقدم الحال على صاحبها (طللٌ) وهو نكرة (4)، والمسألة

---

(1) المصدر السابق .
(2) ينظر: السبعة /237، المشكل 206/1، إملاء ما من به الرحمن 191/1، النشر 251/2.
(3) ينظر : معاني القرآن2/ 50، معاني القرآن وإعرابه2/ 93، المشكل 206/1.
(4) المسألة في: الكتاب 112/2، 124/122، شرح المفصل 63/2، شرح التسهيل 333/2، شرح الرضي 204/1، ، الارتشاف 347/2، شرح

=

في كتاب سيبويه، وفيها عبر الأزهري بظاهر كلام سيبويه فقال: " ... وما ذكر من أنه حال من النكرة هو ظاهر كلام سيبويه..." (1) ، ففي نحو: (هذا رجلٌ منطلقٌ) أجاز سيبويه في (منطلق) الرفع على الصفة، والنصب على الحال في باب (ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة)، حيث قال: " وقد يجوز نصبه على نصب: هذا رجلٌ منطلقاً، وهو قول عيسى، وزعم الخليل أن هذا جائز، ونصبُه كنصبه في المعرفة، جعله حالاً ولم يجعله صفة " (2) ، ثم أكَّده بأنه مثل: (مررْتُ برجلٍ قائماً) أراد هنا أن المرور به في حال قيام، ثم استبان ما وصف بظاهر كلامه، إذ قال: " وقد يجوز على هذا (فيها رجلٌ قائماً)، وهو قول الخليل رحمه الله " (3)، ومن شواهده قولهم: (عليه مائةٌ يبضاً) بالنصب على الحال مع أن الرفع أجود.

أما أن تتقدم الحال وصاحبها نكرة فوصفه بالقبح فقال: (هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده، ويبنى على ما قبله) ومثَّل بنحو: (هذا قائماً رجلٌ، وفيها قائماً رجلٌ)، ثم قال: " وحمل هذا النصب على جواز (فيه رجلٌ قائماً) وصار حين أُخِر [الموصوف] وجه الكلام فراراً من القبح " (4) ، وعلة ذلك -كما يفهم من كلامه- أنها صفة فلما تقدمت الصفة وقع امتناع تقدمها على الموصوف فوجب النصب فراراً من قبح تقدم الصفة، وكثَّره في الشعر، وقلَّله في الكلام، أما ابن يعيش فعلق بقوله: " ويسميه النحويون أحسن القبيحين " (5).

= الأشموني 174/2، التصريح 375/1.
(1) التصريح 375/1.
(2) الكتاب 112/2.
(3) المصدر السابق.
(4) المصدر السابق 122/2، 124.
(5) شرح المفصل 64/2.

وبيانه أن مجيء الحال من النكرة قبيح، وتقدم الصفة على الموصوف أقبح، فيقبل أيسرهما قبحاً وهو تقدم الحال وصاحبها نكرة، وجعل الأندلسي مذهب سيبويه من باب مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ (1)، وأجاز ابن عصفور المسألة دون تضعيف أو وصف فقال: " فإن تقدمت على ذي الحال جاءت من المعرفة والنكرة على كل حال " (2)، ويضيف النحاة أنه يفهم من ظاهر كلام سيبويه أن الحال في: (فيها قائماً رجلٌ) جاءت من المبتدأ، وصححه ابن مالك (3)، وقيل إن صاحب الحال الضمير المستكن في الخبر (4)، وفي المسألة تعليلات وأقوال ليست ذات شأن في تحرير ظاهر كلام سيبويه الذي ذكره الأزهري، وقد تبين فيما سبق.

6- مسألة: التركيب في (حبذا) .

يلحق (حبذا، ولا حبذا) بفعلي المدح والذم (نعم وبئس)، واختلف النحاة في كون (حبذا) مركباً أو غير مركب ، ونقل الأزهري الأقوال في ذلك وضمن المسألة دفاعاً عن سيبويه فيما نسب لظاهر مذهبه (5). وتفصيل الخلاف فيما يلي.

الرأي الأول: أن (حبَّ) فعل ماضٍ، و (ذا) اسم إشارة فاعلُه، ولا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع، بل للمفرد وللمذكر وغيرهما بصيغة واحدة هي (حبذا)، وهذا رأي لابن درستويه وابن برهان وابن خروف وابن كيسان و

---

(1) شرح ألفية ابن مالك 300/2.
(2) المقرب 153/1.
(3) ينظر: شرح التسهيل 320/3.
(4) ينظر: شرح التسهيل 333/2، شرح الكافية للموصلي 288/1، 229، الارتشاف 347/2، التصريح 375/1، همع الهوامع2 /234.
(5) ينظر: التصريح 99/2 .

الجزولي(1)، واختاره ابن مالك معللاً بجريانه مجرى المَثَّل فاستغنى عن (ذي، وذين، وأولئك)، ونسبه للفارسي(2) ،

وقيل إن هذا الرأي هو مذهب سيبويه (3)، وليس في كتابه، وردَّه الأزهري بقوله: " ولا يصح نسبته لظاهر كلام سيبويه والخليل ..." (4)، ثم نقل عبارة سيبويه التي تبين رأيه في المسألة، وهو ثاني الآراء.

الثاني: وهو رأي الأكثر من النحاة أن (حبَّ، وذا) تركبا فأصبحا اسماً واحداً مرفوعاً بالابتداء؛ لأن التركيب أزال الفعلية من (حبَّ) فلزم صورة واحدة فيقال: (حبذا عبدُ الله، وحبذا أمةُ الله)، وهو رأي الخليل وسيبويه والمبرد وابن السراج والزَّجاجي والفرَّاء من الكوفيين (5) ، ووصفه الشلوبين وابن عصفور بأنه أصح المذاهب في (حبذا). (6)

وعبارة سيبويه في كتابه صريحة واضحة - كما نقلها الأزهري - قال سيبويه: " وزعم الخليل – رحمه الله – أن (حبذا) بمنزلة حبَّ الشيءُ، ولكن (ذا) و (حبَّ) بمنزلة كلمة واحدة نحو (لولا)، وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابن عمٍّ؛ فالعم مجرورٌ، آلا ترى أنك تقول للمؤنث: (حبذا) ولا تقول: (حبَّذِهِ)، لأنه صار مع (حبَّ) على ما ذكرت لك ..." (7).

وردَّ ابن مالك القول بالتركيب؛ بأنه يقتصر على(حبَّ) عند العطف عليها فيقال:(حبذا زيدٌ وحبَّ عمرو) ومنه الشاهد: * فحبذا ربًّا وحبَّ دِيْنا *

---

(1) ينظر: المقدمة الجزولية /162، شرح الرضي 318/2، شرح جمل الزجاجي 609/1، الارتشاف 29/3، شرح الأشموني 40/3، التصريح 99/2.
(2) شرح التسهيل 23/3.
(3) ينظر: الارتشاف 29/3، التصريح 99/2.
(4) التصريح 99/2.
(5) ينظر: الكتاب 180/2، معاني القرآن 58/1، المقتضب 143/2، الجمل في النحو /110، الأصول في النحو 115/1.
(6) ينظر: التوطئة /274، شرح جمل الزجاجي 611/1.
(7) الكتاب 180/2.

(1)

أي : حبذا دينا، ولكن حذفت (ذا) وهذا دليل عدم تركبها، كما ردَّ ابن مالك أن (حبذا) اسم في محل رفع مبتدأ بأنه ولو كان مبتدأ لدخلت عليه النواسخ (2)، واختار الأخفش – فيما نسب إليه – التركيب، ولكن على أنهما فعل، والمخصوص بالمدح أو الذم هو الفاعل(3)، وضعفه ابن مالك بأنه تكلف، وفي غاية الضعف (4).

أما ثالث الآراء في المسألة فهو أن (ذا) مفرد مذكر على كل حال؛ لأنه إشارة إلى مفرد مذكر محذوف، وتقدير الكلام: حبذا حُسْنُ ذا، وحبذا حُسْنُ الزيدان، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ونسبه ابن عصفور إلى ابن كيسان، وفسَّده؛ لأن الأكثر في حذف المضاف أن يحل المضاف إليه مكانه ويأخذ حكمه في كل حال (5).

وعودٌ إلى مذهب سيبويه وتنويه الأزهري له، فالرأي له أدلته التي تجعله مقبولاً، وقد وافقه كثير من النحاة المتقدمين والمتأخرين، والذي يظهر هنا أن التركيب واضح فيهما، فله قبوله، ولكن كونهما مبتدأ والمخصوص خبر قد يضعف الرأي من جهة أنهما لو كانا مبتدأ وخبراً فلا يمكن تقدم الخبر على المبتدأ فيقال: (حبذا الصدقُ)، ولا يقبل أن يقال: (الصدقُ حبذا)، فيكونان مركبين، ولكن لا يلزم كونهما اسماً مرفوعاً، ويقوى هذا الرأي أن الرضي نقل رأياً مؤداه أن التركيب أزال اسميه (ذا) لتقدم الفعل عليه، فالغلبة حينئذٍ للفعل،

---

(1) جزء من رجز للصحابي عبد الله بن رواحة، والرواية فيه:
باسم الإله، وباسمه تبينا ولو عبدْنَا غيرَه شَقِينَا
فحبذا ربًّا وحبَّ دينا
ينظر: اللسان (بدا)، شرح العمدة 802/2، شرح الأشموني 42/3، الهمع 31/3.
(2) ينظر: شرح التسهيل 26/3، 27.
(3) ينظر: الارتشاف 29/3.
(4) ينظر: شرح التسهيل 26/3، شرح الكافية الشافية 117/2.
(5) ينظر : شرح جمل الزجاجي 611/1.

وصار الفاعل جزءاً منه وكبعض حروفه (1). والله أعلم.

7- مسألة: في العطف بلكن وقبلها الواو.

الحرف (لكنْ) بالتخفيف من حروف العطف، والأكثر أن يسبقه نفي أو نهي، وأغلب النحاة أنه عاطف إلا يونس- فيما نقل الفارسي- (2) فيرى أنه استدراك لا عطف، وشاهده قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾[الأحزاب: 40]، ومنه :(ما مررْتُ برجلٍ صالحٍ لكنْ طالحٍ)، وتسبقه الواو، وقد يأتي بغيرها.

وسبق الواو هو قضية ظاهر قول سيبويه الذي ذكره الأزهري؛ فقد نقل في باب العطف أن ابن أبي الربيع زعم أن الحرف (لكنْ) إذا سُبق بالواو كان من قبيل عطف الجملة على الجملة، وأن هذا الرأي هو ظاهر قول سيبويه (3).

وأكثر النحاة على أنها عاطفة إن جاءت بغير الواو في نحو: (ما شاهدْتُ زيداً لكنْ عمراً) فتكون (لكن) حرفاً عطف (عمراً)على (زيد)، وهو رأي الفارسي، وابن مالك في الألفية، ونقله عدد من متأخري النحاة (4).

ورأي آخر: أنها عاطفة شرط أن تسبقها الواو، وتكون الواو حينئذٍ زائدة؛ لئلا يجتمع حرفي عطف (لكن والواو)، ورأى بعضهم أن الواو هي العاطفة، وتكون (لكن) للاستدراك، وهو رأي ابن الشجري والسهيلي (5).

وما ذكره ابن أبي الربيع من ظاهر قول سيبويه له نصٌّ في الكتاب؛ ذلك

---

(1) ينظر: شرح الكافية 318/2.
(2) ينظر: الشعر 73/1.
(3) ينظر: التصريح 147/1.
(4) ينظر: رصف المباني/ 345-346 ، البسيط 340/1، شرح ابن الناظم/210 ، الارتشاف 629/2 ، توضيح المقاصد 995/2.
(5) ينظر: أمالي ابن الشجري 536/2، نتائج الفكر / 257.

قوله: " وإن شئت رفعت فابتدأت على (هو) فقلت: ما مررْتُ برجلٍ صالحٍ ولكنْ طالحٍ ...؛ لأنها من الحروف التي يبتدأ بها " (1)، فعبارته واضحة لا تحتمل معنى آخر، فحق له أن يقول: إنه ظاهر قول سيبويه هذا إن قصد بالظاهر البيان والوضوح.

وقال ابن عصفور: " إن وقع بعدها جملة كانت حرف ابتداء، ويكون معناها الاستدراك " (2)، وفصَّل ابن هشام بأنه إن وليها كلامٌ فهي حرف ابتداء لمجرد الاستدراك، وليست عاطفة، ويجوز استعمالها بالواو ... " (3)، ونقل المرادي وغيره أنها تأتي بالواو وبغيرها.

ولم يخالف أحد من النحاة رأي سيبويه، وذكر غير واحد منهم أن سيبويه لم يمثل للحرف (لكن) بغير الواو، ففي كل أمثلته يقول: (ولكن)، وعلله المرادي بأنه من شواهد أمانته وعدالته، لأنه يجيز العطف بها غير مسبوقة، وترك التمثيل لئلا يُعتقَد أنه استعمال العرب (4).

والأرجح أنها تعطف جملة على جملة سواء سبقت بالواو أو لا، ومما يؤيد ذلك أن المبرد ذكر عطفها الجملة على الجملة إن كان الكلام موجباً قبلها، ومثَّل بقولهم: (جاءَنِي زيدٌ لكنْ عبدُ اللهِ لم يأتِ)، وجعله من باب ترك قصة إلى قصة تامة (5)،

ورأي ابن مالك في شرح التسهيل أن خلوها من النفي والنهي يلزم وقوع الجملة بعدها (6)، وذكره أبو حيان ولكنه مثَّل بالكلام المنفي، فقال: " إن العطف بها من عطف الجمل لا المفردات، والواو هي العاطفة ...[نحو]: ما قامَ

---

(1) الكتاب 435/1.
(2) المقرب 233/1.
(3) مغني اللبيب 292/1.
(4) ينظر: شرح ابن الناظم / 210، الجنى الداني / 589.
(5) ينظر: المقتضب 150/1.
(6) ينظر: شرح التسهيل 370/3.

سعدٌ لكنْ سعيدٌ، فالتقدير: لكنْ قامَ سعيدٌ "(1).

ومجمل الرأي أن قول سيبويه في المسألة واضح في كونها تعطف الجملة على الجملة، مع أن الأزهري عبر عن قول ابن أبي الربيع بالزعم أنه ظاهر قول سيبويه، والذي يبدو ألا مجال لوصفه بالزعم إن قصد معناه، وإلا فإن قصد القول فلا حرج، وقد سبق بالعبارة نفسها ابن هشام في المغني (2)، ولعل الأزهري أخذ ذلك عنه دون أن ينسبه إليه. والله أعلم.

8- مسألة: العامل في البدل.

جرى بين النحاة خلاف في عوامل التوابع بأنواعها، والحديث هنا عن الخلاف في العامل في البدل، وفيه أقوال(3):

أولها: أن عامل البدل محذوف، والمذكور هو عامل المبدل منه، أي: (على نية تكرار العامل)، وثانيها: أن العامل في البدل والمبدل منه واحد، وآخر الأقوال: يرى أن العامل هو من عمل في المتبوع على أنه نائب عن العامل المحذوف، وليس عاملاً بالأصالة، وهو قول ابن عصفور (4). ولكل رأيٍ مؤيدوه ومعارضوه.

ونقل الأزهري الآراء كلها، ونصَّ على مذهب سيبويه في الرأي الثاني، فقال: " ... وقال قوم منهم المبرد: عامله عامل متبوعه، وهو ظاهر مذهب سيبويه، واختاره ابن مالك وابن خروف ..." (5).

والموضع الآن تحرير مذهب سيبويه الذي نصَّ عليه الأزهري، وهو أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، ويؤيد هذا أن سيبويه قال في تبويب

---

(1) الارتشاف: 629/2.
(2) ينظر: مغني اللبيب 292/1.
(3) ينظر: شرح المفصل 67/3، شرح التسهيل 330/3 ، ، البسيط 296/1، شرح الكافية للموصلي 307/1، الارتشاف 619/2، التصريح 108/2.
(4) ينظر: شرح جمل الزجاجي 280/1، المقرب 242/1.
(5) التصريح 108/2.

بعض مسائل البدل: " هذا بابٌ من الفعل يستعملُ في الاسم، ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسمٌ آخر، فيعمل فيه كما عمل في الأول" (1)، وذكر مثاله (رأيْتُ قومَك أكثرَهم)، و (رأيْتُ بني زيدٍ ثلثيهم) ونحوه، فمراده هنا أن العامل في (قومَك، وأكثرَهم) هو الفعل (رأيت)، والفعل الآخر نصب(بني، ثلثيهم)، فقوله صريح في أن عاملهما واحد، وزاده بياناً فقال: " ويكون على الوجه الذي أذكره لك، وهو أن يتكلم فيقول: رأيتُ قومَك، ثم يبدو له أن يبين ما الذي رأى منهم، فيقول: ثلثيهم ..."(2).وهذا رأي السيرافي والمبرد، واختاره ابن خروف وابن مالك، وغيرهم (3).

وأما الرأي الأول، وهو أن البدل على نية تكرار العامل فقد ذكره كثير من النحاة، وجعله الأزهري قول الجمهور، (4) ولم ينصَّ على أنه رأي سيبويه أو مذهبه، أو نحو ذلك، ولكن نقل أبو حيان أن أكثر النحاة على أن العامل في البدل مقدر؛ وهو بلفظ الأول، فهو من جملة ثانية لا من الأولى، ومراده أنه على نية تكرار العامل، وذكر أن سيبويه صرح بذلك في كتابه، كما ذكر عن الرأي الثاني أنه ظاهر قول سيبويه في بعض كلامه، ومفاده أنه يفهم من كلام سيبويه الرأي الأول والثاني (5) .

وفي كتاب سيبويه دلالة على ذلك؛ فقد سبق ذكر رأيه أن العامل في البدل والمبدل منه واحد؛ ولكنه في موضع آخر من كتابه توجيه المثال: (رأيْتُ زيداً إيَّاهُ) يقول: " فأما البدل فمنفرد، كأنك قلت: (زيداً رأيْتُ، أو رأيْتُ زيداً)، ثم قلت: (إياه رأيْتُ)" (6). فظاهر قوله أن العامل مكرر، وذكر أحدهما

---

(1) الكتاب 150/1.
(2) الكتاب 151/1.
(3) ينظر: المقتضب 388/1، شرح التسهيل 330/3، شرح الكافية للموصلي 307/1، الارتشاف 619/2.
(4) التصريح 108/2.
(5) ينظر: الارتشاف 619/2.
(6) الكتاب 386/2.

وحذف الآخر، فبقي العمل على نية التكرار، فهما جملتان جملة البدل وجملة المبدل منه، ويتأكد هذا الفهم من قول أبي علي الفارسي في تعليقه على كلام سيبويه: " كأنه قد أشار هنا إلى أن المبدل والمبدل منه هما جملتان وكلاما، وكان أبو بكر [ابن السراج] يقول ذلك "(1).

وعلى الرأي بتكرار العامل جمع من النحاة منهم الأخفش والفارسي والرماني (2)، وغيرهم من متأخري النحاة، ولعل نسبته إلى الجمهور كثرة أصحابه (3).

ووجود المذهبين في كتاب سيبويه يشير ضمنا – فيما يبدو – إلى جواز الأمرين، مع أن ابن مالك يؤكد أن رأي سيبويه هو اتحاد العامل، ويردف بقوله: " وإنْ زعم بعض الناس خلاف ذلك " (4).

وقد عرض محقق "البسيط "مسألة تعدد الرأي عند سيبويه، وذكر أن أبا حيان نصَّ في كتابه – كما سبق – على أن الأمرين لهما دليل في كتابه (5).، وعلى هذا يكون موقف الأزهري أحد أمرين، إما أنه لم يطلع على القول الآخر الذي يفهم منه تكرار العامل، أو أنه لم يرَ في ظاهر كلامه ما يدل على ذلك فلم يذكره.

ولعل مراد سيبويه من تكرار العامل أن يكون ذلك في حال إبدال المضمر من الظاهر؛ ذلك أن عبارته في كونهما جملتان جاءت في توجيه مثال (رأيتُ زيداً إيَّاهُ)، وقد قال قبله: " واعلم أن هذا المضمر يجوز أن يكون بدلاً

---

(1) التعليقة 98/2.
(2) ينظر: معاني القرآن 151/1، التعليقة 98/2 ، شرح كتاب سيبويه للرماني 395/1.
(3) ينظر: شرح الكافية للموصلي 307/1، الارتشاف 619/2، التصريح 108/2.
(4) شرح الكافية الشافية 1286/3.
(5) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي 389/1.

من المظهر، وليس بمنزلته في أن يكون وصفاً له ... " (1).

وخلاصة الرأي هنا أنه يمكن الجمع بين وجود الرأيين في كتاب سيبويه، ولا يلزم أن يكون اضطرابا في أقواله-كما وُصِف- أو عدم وجود الرأي في كتابه أصلاً . والله أعلم .

9- مسألة : أسماء الأفعال بين الاسمية والفعلية.

قال الأزهري في باب أسماء الأفعال: " ... وهل هي أسماء لألفاظ الأفعال، أو لمعانيها من الأحداث والأزمنة، أو أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال، أو هي أفعال؟ أقوال: قال بالأول جمهور البصريين، وبالثاني صاحب البسيط ونسبه إلى ظاهر قول سيبويه والجماعة، وبالثالث جماعة من البصريين، وبالرابع الكوفيون...". (2) فقد حصر الأزهري الأقوال الخلافية في حقيقة أسماء الأفعال، وفيه أورد (ظاهر قول سيبويه) رواية عن صاحب البسيط، وهو ضياء الدين ابن العلج (3).

وتبيين ظاهر قول سيبويه، وما في المسألة من خلاف فيما يلي (4).

أول الآراء: أنها أسماء حقيقة، وهو مذهب جمهور البصريين ومن وافقهم، واستدل هذا الفريق بأنها تقبل بعض علامات الاسم كالتنوين والتصريف، ولا تقبل علامات الفعل، ولا الاتصال بضمائر الرفع وأوزانها تخالف أوزان الفعل؛ لذا فهي ليست أفعالاً، وصححه المرادي معللاً بما ذكر(5)، ومع ذلك فقد نابت عن الفعل، وعبر عنها الأزهري بقوله: (أسماء لألفاظ

---

(1) الكتاب 386/2.
(2) التصريح 195/2.
(3) اسمه: محمد بن علي الإشبيلي، له كتاب البسيط في النحو، وينقل عنه أبو حيان والمرادي كثيراً. ينظر: الكشف عن صاحب البسيط في النحو 195/1.
(4) ينظر: الارتشاف 197/3، توضيح المقاصد 1159/3، التصريح 195/2.
(5) ينظر: توضيح المقاصد 1159/3.

الأفعال). والثاني: أنها أفعال حقيقة، وهو رأي الكوفيين كما نُقِل عنهم (1)، أمَّا الفرَّاء فوافق جمهور البصرة وجعلها أسماء؛ فقال عنها: " العرب تأمر من الصفات، ولا تقدمن ما نصبته هذه الحروف؛ لأنها أسماء " (2).

وثالثها: أنها أسماء للمصادر النائبة عن أفعالها، ونسب للمازني وجماعة من البصريين (3) ، ويجعلون هذه الأسماء متضمنة معنى الطلب والأمر، ففي اسم الفعل (صَهْ) يكون التقدير كقولك: (سكوتاً)، ونقل ابن السراج عن سيبويه أن قد حدثه من لا يتهم أنه سمع العرب تقول: (ضَعْهُ رويداً) يريدون به: وَضْعاً رويداً (4)؛ فيكون هذا الرأي مما نقله سيبويه، دون اختيار أو تصحيح، ولكن نسبته لمن لا يتهمه يعني قبول ذلك، ورد المبرد ذلك بقوله: " ما يجري مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر " (5)، ليكون من أصحاب الرأي التالي.

وآخرها: وهو ظاهر مذهب سيبويه -كما وُصِف-، أنها أسماء تدل على ما تدل عليه الأفعال من الحدث والزمان، ودلالتها على الزمان بالوضع لا بالصيغة؛ لأنها ليست على صيغ الأفعال، وهو رأي جماعة منهم الأخفش والمبرد والزَّجاج وابن يعيش وابن مالك وابن هشام وغيرهم (6).

وبالعودة إلى كتاب سيبويه تأتي عبارات متفرقة في الباب يمكن أن يدل مجموعها على هذا الرأي؛ فقد سمى الباب:

---

(1) ينظر: شرح المفصل 45/4، البسيط لابن أبي الربيع 163/1، الارتشاف 197/3.
(2) معاني القرآن 323/1.
(3) ينظر: الارتشاف 197/3، توضيح المقاصد 1159/3.
(4) الأصول في النحو 143/1.
(5) المقتضب 202/3.
(6) ينظر: معاني القرآن 373/1، المقتضب 202/3، معاني القرآن وإعرابه 141/1، شرح المفصل 45/4، شرح الكافية الشافية 1397/3، أوضح المسالك 116/3.

(باب من الفعل سُمِي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث) وقال: " وموضوعها من الكلام الأمر والنهي". وفي موضع لاحق يقول: " وهي أسماء للفعل وأجريت مجرى ما فيه الألف واللام نحو: النجاء، لئلا يخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الأمر والنهي، ولم تصرفْ تصرُفَ المصادر؛ لأنها ليست بمصادر، وإنما سمي بها الأمر والنهي"(1).

فصريح كلامه أنها أسماء للفعل موضعها من الكلام الأمر والنهي، وهما ما يدل عليه الفعل، وفيها من الحدث والزمان نحو: صه، رويد، آمين، وغيرها، وليست بمصادر كما جاء في الرأي الثالث، وإنما تعمل عمل المصادر فقط، ثم نص في حديثه عن اسم الفعل (رويدك) . على أنها ليست أفعالاً، فقال: " ... لأنه ليس بفعل، ولا يتصرف تصرفه " (2)

ومما يؤكد صحة ما وصف بظاهر كلامه قوله: " واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر، وذلك أنها أسماء، وليست من الأمثلة التي أخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يستقبل وفي يومك، ولكن المأمور والمنهي مضمران في النية " (3) .

ويترتب على هذا الرأي أنها تعمل النصب غالباً وغير النصب، ولكنها لا تكون معمولة أبداً، وعلق ابن أبي الربيع على هذا بأن أكثر النحويين على هذا، و أنه يظهر من كلام سيبويه، وهو أقوى من جهة النظر " (4).

بقي أن هناك رأياً غير ما سبق أن أسماء الأفعال قسم مستقل من أقسام الكلمة، ونسب لابن صابر (5)، ورده الزَّجاج (6).

---

(1) الكتاب 241/1، 250.
(2) المصدر السابق 250/1.
(3) المصدر السابق 242/1.
(4) ينظر: البسيط 164/1.
(5) ينظر: الارتشاف 197/3.
(6) معاني القرآن وإعرابه 141/1.

فعلى ما تقدم يكون مذهب سيبويه واضح في أقواله، بيِّنٌ في مسائل الباب وأمثلته التي ذكرها. والله أعلم.

مسائل في باب الممنوع من الصرف .

عبر الأزهري بظاهر كلام – أو مذهب – سيبويه في ثلاث من مسائل الممنوع من الصرف، وهي فيما يمنع من الصرف لعلتين إحداهما في العلمية والعجمة، والأخريان في التعريف والعدل. وبيانها فيما يلي.

10-المسألة الأولى: اشتراط عملية الاسم الأعجمي في لسان العجم.

يمنع العلم من الصرف بضوابط عدة منها كون العلم أعجمياً، وبين النحاة ضابط هذا العلم الأعجمي، فهل يشترط علميته في لغته الأصل أو لا يشترط ذلك.

وفي هذه المسألة صرح الأزهري بظاهر مذهب سيبويه، يقول عن العلم الأعجمي إنَّ: " فيه فرعية المعنى بالعلمية، وفرعية اللفظ، بكونه من الأوضاع الأعجمية، فيمتنع من الصرف إن كانت علميته في اللغة الأعجمية كما هو ظاهر مذهب سيبويه، وزعم الشلوبين وابن عصفور أنه لا يشترط ..." (1)، ولتبين ظاهر مذهب سيبويه لابد من عرض الخلاف في مسألة العجمة في المنع من الصرف. وفي ذلك أقول:

إن العجمة نوعان: أولهما ما نقل للعربية وهو جنس شائع نحو: (ديباج، واستبرق، ولجام) واستعملت استعمال النكرة، وأجريت مجرى الأسماءالعربية، وهذا لا يمنع من الصرف، فنقول:(هذا ديباجٌ)، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ ﴾[الكهف:31] . والآخر هو ما نقل علماً نحو أسماء الأنبياء مثل:﴿ وَٱتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَآءِىٓ إِبْرَٰهِيمَ

(1) التصريح 2/218 – 219.

وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَۚ﴾ [يوسف:38] وهذا يمنع من الصرف. (1)

والخلاف هنا في النوع الثاني الذي يمنع من الصرف؛ فقد اشترط بعض النحاة لمنعه من الصرف أن يكون الاسم علماً في لسانه الأعجمي الأصل، فيكون علماً قبل النقل وبعده، قال ابن السراج في بيان علة ذلك: " لأن العرب لم تنطق بهذه إلا معارف، ولم تنقلها من تنكير إلى تعريف "(2)، وهذا قول فريق من النحاة، وهو مذهب سيبويه الذي عبر عنه الأزهري بقوله: " هذا ظاهر مذهب سيبويه ". فقد قال إمام النحاة في ذلك: " وأما إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب، وهرمز وفيروز وقارون وفرعون، وأشباه هذه الأسماء فإنها لم تقع في كلامهم إلا معرفة على حد ما كانت في كلام العجم" (3).

وهو رأي المبرد فقد قال: " ... فإذا كان معرفة في كلام العجم فغير منصرف؛ لامتناعه بالتعريف الذي فيه من إدخال الحروف العربية عليه، وذلك نحو: إسحاق، ويعقوب، وفرعون وقارون ..." (4) ، و وافقه ابن الحاجب، وذكره أبو حيان عن أبي الحسن الدبَّاج5، ولعل الأزهري نقل عنه ذلك (6) ، والعلة هنا أنها معرفة قبل العربية فتبقى على ذلك، لأنها لو كانت غير معرفة لقبلت دخول (آل) نحو: الديباج واللجام، أما هذه الأعلام فلا يقال فيها اليعقوب، الإسحاق ... ونحوه.

والفريق الآخر لا يشترط العلمية في لسان العجم، قال أبو حيان هو مذهب الجمهور، وأبي علي وأصحابه وابن هشام، وذكر الأزهري أن الشلوبين

---

(1) ما ينصرف وما لا ينصرف /45، شرح المفصل 66/1، أوضح المسالك 147/3، الهمع 109/1.
(2) الأصول في النحو 92/2.
(3) الكتاب 235/3.
(4) المقتضب 325/3.
(5) نقل أبو حيان خلافا بين الشلوبين والدبَّاج في اشتراط ذلك، وأنصف الدباج بتقوية رأيه - في اشتراط العلمية قبل النقل وبعده – بأن في كتاب سيبويه ما يشهد له بصواب اشتراطه. ينظر : النكت الحسان / 155.
(6) ينظر : الكافية في النحو /64، الارتشاف 438/1، التصريح 219/2.

وابن عصفور لا يرون اشتراط ذلك (1) ، وعبر عن رأيهما بالزعم، ولعل ذلك أن الشلوبين جعل منع الصرف بشرطين، أحدهما كونه أكثر من ثلاثة أحرف، والآخر: " أن يكون الاسم لم تستعمله العرب إلا علماً مثل إبراهيم وإسحاق .." (2) ؛ فلم ينصَّ على علميته في اللسان الأعجمي فكأنه يشترط الاستعمال العربي لها فحسب.

ويبنى على هذا الخلاف أن بعض الأسماء يجوز فيها الوجهان الصرف والمنع نحو: (قالون) فهو يستعمل بمعنى (جيد) فلا يكون علماً فيصرف، ويمنع من الصرف لأنه لم يكن في كلام العرب قبل ذلك، ومثله (بندار) في الصرف والمنع منه (3).

ومما سبق يمكن القول إن التعبير بظاهر الكلام موافق لحقيقة النص في كتاب سيبويه، والذي يترجح هو مذهب سيبويه ومن وافقه؛ وذلك لأن الفرق جليٌّ بين نوعي الاسم الأعجمي؛ فاشتراط العلمية في لغته أقوى، وقد علل ذلك ابن يعيش بأن المعرفة أحد أسباب منع الصرف، وعربت الأسماء بالنقل فزادها ذلك ثقلاً، فكان موجباً لمنعها من الصرف (4).

11- المسألة الثانية: المعرفة المعدولة على وزن (فُعَل) من صيغ التوكيد.

تتعرض المسألة الثانية للاسم الذي يمنع من الصرف إن كان على وزن (فُعَل) مما يستخدم في صيغ التوكيد نحو: (جُمَع، كُتَع ...) وغيرهما. وسؤال القضية: ما علة منع هذه الأسماء من الصرف ؟

---

(1) ينظر: الارتشاف 438/1، التصريح 218/2. ولم يشترط ابن عصفور ذلك في المقرب 286/1.
(2) التوطئة /302.
(3) ينظر: الارتشاف 438/1 ، التصريح 218/2 ، الهمع 109/1.
(4) ينظر: شرح المفصل 66/1.

ذكر الأزهري جواب ذلك وفيه نصٌّ على (ظاهر كلام سيبويه)، فقال في بيان علة منعه وهي التعريف والعدل: " أما التعريف فإنها على الصحيح معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد، فشابهت بذلك العلم؛ لكونه معرفة بغير قرينة لفظية، هذا ظاهر كلام سيبويه، وهو اختيار ابن عصفور، وابن مالك ..." (1).

فالعلة الأولى هنا هي كون هذه الأسماء معارف على نية إضافتها للضمير، ففي القول (جاءتْ النسوةُ جُمَعُ) كلمة (جُمَع) منعت لعلتين: أولاهما التعريف، كونها بمعنى (كلهن، أو جميعهن)، ونية الإضافة أن التقدير (جمعهن) ولكنها لا تضاف لفظاً، فتكون معرفة بدون قرينة لفظية، ووصفه الأزهري بأنه الرأي الصحيح (2).

وكلام سيبويه في هذا الرأي صريح؛ إذ يقول في حكاية سؤاله الخليل عنها: " وسألته عن جُمَع وكُتَع، فقال: هما معرفة بمنزلة (كلهم)، وهما معدولتان عن جَمْعِ (جَمْعاء)، وجَمْعِ (كَتْعاء)، وهما منصرفان في النكرة " (3) .

ووافق ابن عصفور أن التعريف بغير لفظ فقال: " فأما التعريف فلا يمنع من الصرف إلا تعريف العلمية وما أشبهه ". ثم علق فقال: " تعريف بغير أداة في اللفظ " (4)، وقرَّر ابن مالك ذلك، وصرح بقول سيبويه وقال: " وهذا الذي قررته هو ظاهر قول سيبويه " (5)، ولعل الأزهري نقل ذلك عن ابن مالك؛ فلم يذكر عبارة سيبويه كغيره، واكتفى بأنه ظاهر كلامه.

وثمة رأي آخر في هذه الأسماء أنها معرفة بالعلمية، ونُقل عن أبي سليمان

---

(1) التصريح 222/2.
(2) المصدر السابق.
(3) الكتاب 224/3.
(4) المقرب 282/1.
(5) شرح العمدة 867/2.

السعدي، ذكره أبو حيان والسيوطي (1) .

وفي العلة الأخرى وهي العدل نجد كلام سيبويه واضحاً بنصه على أن هذه الأسماء (جُمَع وكُتَّع) معدولتان عن صيغة جمع (فَعْلاء): " وهما معدولتان عن جمع (جَمْعاء)، وجمع (كَتْعاء) " (2) ، فيكون العدل عن (جَمْعَاوات)؛ لأن جمع (جَمْعَاء) المؤنثة يكون بالألف والتاء، و(أجمع) المذكر يكون (أجمعون) بالواو والنون، ووافقه ابن مالك وابنه البدر وصححاه (3)،

وفي المسألة قولان آخران غير ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه(4)، أولهما :مذهب الأخفش والسيرافي أن العدل في هذه الأسماء عن صيغة (فُعْل)، واختاره ابن عصفور (5)، والآخر أن العدل عن صيغة (فَعالى)، ونُقِل عن الفارسي (6) .

والوجه في المسألة – كما ورد عند سيبويه – أن العدل في (جُمَع وكُتَّع) ونحوهما هو تغيير عن صيغته الأصلية، وهي صيغة

(جمعاوات)، والقياس في ذلك أن (جُمَع) مفرده (جَمْعَاء) وهي مؤنث (أجْمَع)، وقياسه: (فعلاء في أفعل) أن تجمع على (جُمْع) بسكون الميم نحو: (حمراء: حُمْر)، (زرقاء: زُرْق)، فلا تجمع بفتحها، فلما جاء الجمع (جُمَع) على (فُعَل) بالفتح تبين حقيقة العدل فيه (7) .

---

(1) ينظر: الارتشاف 435/1 ، الهمع 98/1.
(2) الكتاب 224/3.
(3) ينظر: شرح الكافية الشافية 1475/3 ، شرح الألفية /257.
(4) ينظر: شرح الكافية الشافية 1475/3 ، الارتشاف 435/1 ، شرح الأشموني3/ 263، الهمع 97/1 – 98.
(5) ينظر: التصريح 222/2 .
(6) ينظر: شرح الكافية للموصلي 121/1 ، البسيط 367/1.
(7) ينظر: شرح الكافية لابن جماعة 120/1.

وردَّ ابن أبي الربيع هذا فقال: " وليس عن جَمْعَاوات، ولا عن جُمْع " (1)، واختار العدل عن (فَعَالى) نحو:(صحراء: صَحَارى)، وحجتهم أن (جُمْع وكُتْع) أسماء مثل صحراء، فتجمع على جمعها، أما وزن (أفعل وفعلاء) فهو في الوصف لا في العلم، واختاره ابن خروف وابن عصفور(2) ، ونقل الموصلي أن الفارسي يرى أن العدل عن (فَعَالى) لا عن (فُعْل) بسكون العين، وعلل ذلك أن (فعلاء) و(أفعل) يكون في العيوب والألوان، وهو ما يمتنع جمعه بالواو والنون فلا يقال: أحمرون، و أزرقون ونحو ذلك. (3)

واختار ابن مالك الوجه الأول وردَّ ما سواه فقال: " وأما العدل عن (فَعْلاوات) وليس عن (فُعْل) كما قال الأخفش والسيرافي، ولا عن (فَعَالى)؛ لأن (فَعْلاء) لا تجمع على (فَعَالى) ..." (4) .

وعودٌ على بدء في عرض الأزهري ظاهر كلام سيبويه، فعبارته تدل على أنه استحضر ظاهر كلام سيبويه في المسألة الأولى، وهي المنع من الصرف للتعريف، على نية الإضافة " معرفة بغير بقرينة لفظية " وقال بعد ذلك، هذا ظاهر كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك " (5) .

وباستقراء نصوص ابن مالك في غير كتاب تبين أنه اختار مذهب سيبويه في الخلاف في المسألة الثانية وهي المنع للعدل،

فذكر اختياره أنها معدولة عن (جمعاوات) ثم قال: " وهذا الذي قررته هو ظاهر قول سيبويه ". (6)

ويرجح هذا الاستقراء أن الأزهري حين فصَّل في العدل في (جُمَع)

---

(1) البسيط 379/1 .
(2) شرح كتاب سيبويه / 313، : المقرب 141/1.
(3) شرح الكافية للموصلي 121/1.
(4) شرح الكافية الشافية 1476/3.
(5) التصريح 222/3.
(6) شرح العمدة 868/2 ، شرح الكافية الشافية 1475/3 ،.

ونحوه. وذكر ما فيه من أراء قال بعد ذلك: " والصحيح ما قاله الموضح " (1) يقصد ابن هشام الذي وافق من يرى أنها معدولة عن (جمعاوات)، وهو رأي ابن مالك وابنه البدر وغيرهم كما تقدم.

12- المسألة الثالثة: العدل في (فَعَال).

يأتي وزن (فَعَال) لبعض الأسماء الممنوعة من الصرف لعلتين، هما المعرفة والعدل، وهو بفتح الفاء والعين، و يكون علماً للمؤنث نحو: (حَذَام، قَطَام، رَقَاش) واختلف في عدله، قال سيبويه للعدل عن (فاعلة) (2)، ويرى المبرد (3) أنه معدول للعلمية والتأنيث المعنوي مثل: زينب وسعاد .

وهذه الأسماء تبنى على الكسر عند أهل الحجاز تشبيهاً لها باسم الفعل (نَزَالِ)، وأما بنو تميم فيجعلونه معرباً إن لم يكن آخره راءً نحو: قَطَام، رَقَاش، وأما الذي آخره راء فيبنى على الكسر كلغة أهل الحجاز (4) ، وذكر أبو حيان أن الأخفش نقل عن بني تميم الكسر في كل حال (5) .

وفي هذا الشق من المسألة نقل الأزهري ظاهر كلام سيبويه، فذكر أن تشبيه العلم (فَعَال) بكلمة (نَزَال) له أسبابه على اختلافها عند النحاة فقال: " واعلم أن التشبيه بنَزَالِ فيما يذكر إنما يتم على مذهب المبرد، فإنه يقول: (نَزَال) معدول عن مصدر معرفة مؤنث، وبُني لتضمنه معنى لام الأمر، وظاهر كلام سيبويه أنه معدول معرف عن نفس الفعل، فيكون التشبيه في العدل والوزن "

---

(1) ينظر: أوضح المسالك 150/3 .
(2) ينظر: الكتاب 277/3.
(3) ينظر: المقتضب 374/3.
(4) تنظر المسألة في: المقدمة الجزولية /214 ، شرح المفصل 50/4 ، شرح الرضي 78/2 ، شرح الألفية /258 ، شرح جمل الزجاجي244/2 ، الهمع 100/1 .
(5) ينظر: الارتشاف 436/1.

(1 ، وواقع الخلاف في هذه المسألة يتلخص في عدة أقوال (2) .

أولها: رأي سيبويه أنه بني لشبهه باسم الفعل (نَزَالِ)، وذلك للتساوي في التعريف والتأنيث والعدل والوزن، وهو ما يفهم من مجموع قوله في غير موضع؛ حيث قال: " ويقال: نَزَالِ أي: انزلْ " (3) ، ثم قال: " والحد في جميع هذه (افعلْ)، ولكنه معدول عن حده، وحُرك آخره؛ لأنه لا يكون بعد الألف ساكن، وحرك بالكسر؛ لأن الكسر مما يؤنث به " (4) .

ففي عبارته ما يفيد العدل والتأنيث، ثم قال في التعريف: " لأنه ليس بفعل، وإنما هو اسم في معنى الفعل "، وهذا ما عبَّر فيه الأزهري بظاهر كلام سيبويه ، وقال عنه ابن يعيش: " والحق في ذلك ..." (5)، وصححه ابن عصفور (6) .

وثاني الأقوال أنه معدول عن مصدر معرفة مؤنث، وأن بناءه لتضمنه معنى لام الأمر، وعليه جماعة من النحويين، ويرى فريق منهم أن علة البناء هي تضمنه معنى حرف لام الأمر.

قال المبرد في تعليل البناء: " وقوعه موقع فعل الأمر، وهذا تقريب، والحق في ذلك أن علة بنائه إنما هي لتضمنه معنى لام الأمر، ألا ترى أن (نَزَال) بمعنى: انزل، وكذلك (صه) بمعنى: اسكت، وأصلها لتسكتْ، لتنزلْ، كما أن أصل (قمْ): لتقم ". وجعل تضمن معنى اللام علة شبه بالحروف، فبُني لأجل ذلك.

---

(1) التصريح 225/2.
(2) ينظر: المقتضب 3/ 374، شرح المفصل 53/4 ، شرح الرضي 78/2 ، شرح الألفية /258 ، شرح جمل الزجاجي 244/2 ، الارتشاف 436/1 ، اسم الفعل في كلام العرب/ 193 .
(3) الكتاب 271/3 .
(4) المصدر السابق 272/3 ، 280.
(5) شرح المفصل 50/4 .
(6) شرح جمل الزجاجي 38/2 .

ويظهر في رأي المبرد أن البناء لتوالي العلل؛ ذلك أنها ممنوعة من الصرف قبل العدل للتأنيث والتعريف، وزادت علة العدل فكثرت العلل فاستحق البناء، وذلك قوله: "واختير له الكسر لأنه كان معدولاً عما فيه من علامة التأنيث، فعدل إلى ما فيه تلك العلاقة " (1) ، وذكر ابن يعيش أن ابن كيسان وافق رأي المبرد(2) .

وقد ردَّ ابن جني رأي المبرد في كثرة العلل ووصفة بالفساد، وحجته في ذلك أن من الأسماء ما فيه خمسة أسباب من موانع الصرف، ومع ذلك فهو معرب ولم يبنَ أبداً، ومثَّل لذلك بأن لو سميت امرأة (أذربيجان) ففيها التعريف والتأنيث والعجمة والتركيب والألف والنون، فإن كانت الأسباب الخمسة لم توجب البناء، فكيف توجبه ثلاثة أسباب؟ (3)، واستنكر الزَّجاج هذا الرأي واستضعفه لعدم رجاحة كثرة العلل (4) ، وخطَّأه ابن عصفور، وكذلك فعل الربعي(5) .

وأما القول الثالث في المسألة فنُقل عن الربعي، وهو أن البناء لتضمنه معنى تاء التأنيث، وهذا الرأي ذكره عدد من النحاة في عرض المسألة، ولم يجعلوه علة بناء، وإنما كون التأنيث علة، والكسر من علامات التأنيث، لأنه يقال للمؤنثة أنتِ، إنكِ، فعلتِ ونحو ذلك (6)، وضعف ابن عصفور رأي الربعي بأنه يلزم عليه أن يبنى كل علم مؤنث، وليس ذلك ممكناً، فلا يبنى من العلم المؤنث إلا (فَعَالِ) ، أو إن سميت أنثى باسمٍ مبنى على الكسر أو غيره

---

(1) المقتضب 374/3 .
(2) ينظر: شرح المفصل 53/4 .
(3) ينظر: الخصائص 180/1 .
(4) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف 74. وينظر: شرح المفصل 53/4.
(5) ينظر: شرح جمل الزجاجي 244/2 ، الارتشاف 436/1 .
(6) ينظر: الكتاب 272/3 ، المقتضب 374/3 ، شرح المفصل 50/4 .

. (1)

ومن كل ما سبق يتبين وضوح مذهب سيبويه الذي ذكره الأزهري، وموافقة عدد من النحاة له، وإن كان الأزهري لم يصرح بموافقة رأيٍ، ولعل تقديم رأي المبرد في عبارته يشير إلى اختياره، خاصة أنه لم يذكر رداً له أو تضعيفاً. والله أعلم.

ثانياً- المسائل الصرفية.

وردت ثلاث مسائل عند الأزهري عبر فيها بظاهر كلام -أو مذهب- سيبويه، وكلها في أبنية المصادر، وهي:

1- تثنية المصادر وجمعها.

2- (وُجْهة) هل هي اسم مكان أم مصدر؟

3- صيغة (تَفْعِيل، تَفْعِلة) في مضعف العين مهموز اللام.

وفيما يلي تفصيل هذه المسائل، وبيان ظاهر كلام سيبويه فيها.

13- مسألة: تثنية المصدر النوعي وجمعه.

نقل الأزهري في باب "المفعول المطلق" مذاهب النحاة في تثنية المصادر وجمعها، فذكر أن المصدر العددي يثنى ويجمع باتفاق نحو: (جلسْتُ جلستينِ وجلساتٍ)، و(ضربَه ضرباتٍ وضربتينِ)، وأما المصدر النوعي فهو محل الخلاف، إذ النحاة فيه فريقان، المجيز والمانع، وقال في ذلك: " وظاهر مذهب سيبويه المنع " (2) . ولكل فريق أدلته وعلله.

فريق المجوزين، ومنهم الزَّجاجي وابن الحاجب وابن مالك الرضي

---

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي 245/2 .
(2) التصريح 329/1.

وغيرهم(1)، وحجتهم أن النوع قد يكون نوعين فأكثر كما هو الشأن في المصدر الدال على العدد، ويستشهد بعضهم بقوله تعالى: ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا ﴾[الأحزاب: 10] (2)، وفيه قال ابن مالك (3) :

ومَا لِتَوكِيدٍ فَوَحِدْ أَبَدَا وَثَنِ وَاجْمَعْ غَيرَهُ وَأَفْرِدَا

وفريق المانعين يجعلون المصدر النوعي والعددي على صيغة واحدة يراد بها الواحد والجميع، وليس ذلك في باب المفعول المطلق فحسب بل في المصادر عامة، قاله الفارسي (4).

وذكر الأزهري أن ظاهر مذهب سيبويه المنع، ولم يرد النص في المصدر النوعي صراحة في كتابه، وإنما استُقِيَ مذهبه من عباراته، قال في المصادر: " واعلم أنه ليس كل جمع يجمع، كما أنه ليس كل مصدر يجمع كالأشغال والعقول والحلوم، والألباب، ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر ... " (5) .

فمهوم كلامه أن من المصادر ما يجمع، ومنها ما لا يجمع، ولم يصرح بنوع أيٍّ منهما، وقال في موضع آخر: " ... وإذا سُمي بالمصدر جاز تثنيته وجمعه ... هم قد يجمعون المصادر، فيقولون أمراض، أشغال، عقول، فإذا صار اسماً فهو أجدر أن يجمع بتكسير "(6) ، فيفهم من كلامه هنا أن من المصادر ما يجمع، وذلك قوله (قد يجمعون المصادر) وعليه فثمة مصادر لا يصح جمعها، ولعل هذا ما فُسر بأنه ظاهر مذهب سيبويه، وتتابع نقل ذلك عند

---

(1) ينظر: الجمل في النحو /383، الكافية /84، شرح التسهيل 180/2، شرح الرضي 116/1، شرح الكافية للموصلي 180/1، توضيح المقاصد 349/2.

(2) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم /104، البسيط في شرح جمل الزجاجي473/1، توضيح المقاصد 349/2، التصريح 329/1،

(3) ألفية ابن مالك /26.

(4) ينظر: الشعر 362/2.

(5) الكتاب 619/3.

(6) الكتاب 401/3.

ابن أبي الربيع فالأشموني فالأزهري (1).

وبتتبع رأي الكوفة في المسالة ظهر أن الفرَّاء من الممانعين، ففي توجيه قوله تعالى: ﴿ لَّا تَدۡعُواْ ٱلۡيَوۡمَ ثُبُورٗا وَٰحِدٗا وَٱدۡعُواْ ثُبُورٗا كَثِيرٗا ﴾[الفرقان: 13] قال الفرَّاء: " الثُّبُور مصدر، فلذلك قال (ثبوراً كثيراً)؛ لأن المصادر لا تجمع, ألا ترى أنك تقول: قعدْتُ قعوداً طويلاً، وضربْتُه ضرباً كثيراً فلا تجمع " (2).

ونُقِل هذا المنع عن الفارسي في كتابيه "التذكرة، والتكملة" (3)، وعبارته في كتاب "الشعر" تدل على ذلك، قال: "... ولم يجمعه لأنه مصدر "، ومثل له قائلاً: "... الشباب مصدر، فيجوز أن يراد به الواحد والجميع" (4) ، أي أنه لا يثنى ولا يجمع؛ لأن الكلمة تستخدم للواحد وغيره، فلا مسوغ لجمعها، ومما ذكر في المسالة أن المانعين قصروا تثنية المصدر وجمعه على السماع، ونسب هذا لظاهر مذهب سيبويه، والشلوبين (5).

وجملة القول فيما سبق أن عبارة سيبويه في المصدر النوعي ليست صريحة، وإنما حديثة عن المصادر عامة، ففهم من تلقى عنه تثنية المصادر وجمعها، وهو – حقيقة – ظاهر مذهبه. والله أعلم.

14- مسألة: (وجْهَة) هل هي اسم مكان أم مصدر؟

وردت المسألة في الحديث عن حذف فاء الكلمة في صياغة المضارع والأمر والمصدر إن كانت الفاء واوًا، نحو: (وَزَنَ) تحذف واوه في المضارع فيكون (يَزِن، أَزِن، تَزِن، نَزِن)، وفي الأمر: (زِنْ) وفي المصدر: (زِنَـة)،

(1) ينظر: البسيط 473/1، شرح الأشموني 115/2، التصريح 329/1.
(2) معاني القرآن 263/2.
(3) ينظر: البسيط 473/1.
(4) الشعر 266/1، 362/2.
(5) ينظر: البسيط 473/1، التصريح 329/1.

ومثله الصيغ من (وَعَدَ، وَجَدَ، وَجَهَ)، وأما إن صيغت الكلمة من واوي الفاء على (فِعْلَة) فقد تحذف الواو، وقد تبقى فيقال في (وَجَهَ: جِهَة، وِجْهَة)، وفي هذه المسألة جاءت عبارة الأزهري عن رأي سيبويه فقال: " وهو الذي يظهر من كلام سيبويه " (1).

والفرق في المسألة هنا: أ تكون الكلمة المصاغة على (فِعْلَة) اسم مكان أو مصدرًا ؟

قال سيبويه: " فأما (فِعْلَة) إذا كانت مصدراً فإنهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فعلها؛ لأن الكسر يستثقل في الواو، فاطَّرد ذلك في المصدر وشبه الفعل، إذ كان الفعل تذهب الواو منه ... " (2)، فعلل حذف الواو، لثقل الكسر فيها، فاطَّرد الحذف في المصدر لمشابهة الفعل، حيث تحذف منه الواو مضارعاً و أمراً، والخلاف الذي نقله الأزهري وغيره من قبله- ومنهم الأشموني- ونص فيه على ظاهر كلام سيبويه (3) هو في كلمة (وِجْهَة) هل تثبت الواو في أولها أو تحذف؟

الواقع أن هناك رأياً لسيبويه ومن وافقه، ورأيًا لفريق آخر (4)، فعلى قول سيبويه السابق فإن صيغة (فِعْلَة) إن كانت اسماً للمكان فهي (وِجْهَة)، وإن كانت مصدراً فهي (جِهَة)، وجاءت عبارة سيبويه في استثناء (وجهة) من حذف الواو، فقال: " وقد أتموا فقالوا: (وِجْهة) في (جِهَة)، وإنما فعلوا ذلك بها مكسورة كما يفعل بها في الفعل وبعدها الكسر، فبذلك شبهت " (5)، ومراده أن (وِجْهَة) جرت على غير ما قعدوا؛ فجاءت بتمامها بذكر الواو،

---

(1) التصريح 396/2.
(2) الكتاب 336/4.
(3) ينظر : شرح الأشموني 4/ 342.
(4) ينظر: المنصف 200/1-201، شرح الشافية 88/3، الارتشاف 117/1، التصريح 396/2.
(5) الكتاب 337/4.

فيكون ظاهر كلامه أنها مصدر، وهو مفهوم قوله (وقد أتموا فقالوا: وِجْهَة في جِهَة)؛ لأن المصدر يكون بحذف الواو، وجاءت هنا تامة وهي مصدر.

وأما الرأي الآخر فإن (وِجْهَة) اسم مكان، فيكون إثبات الواو في الكلمة دليلاً على أنها اسم مكان لا مصدر، وهذا الرأي منسوب للمازني – أيضاً – والمبرد والفارسي، وذكره الميداني (1). وقد نقله الجوهري وابن منظور، فذكرا أن الهاء في (جِهَة) عوض من الواو، والواو تثبت في الأسماء، ولا تجتمع مع الهاء في المصادر (2).

وبيَّن ابن جني علة كل رأي في ذلك نقلاً عن الفارسي، فقال: " الناس في (وِجْهَة) على ضربين ... من ذهب إلى أنها مصدر فمذهبه فيه أنه خرج عن القياس،... وأما من ذهب إلى أنها اسم فإنه هرب إلى ذلك لئلا يحمله الشذوذ ما وجد له مندوحة عنه " (3)، ولعل بيان ابن جني هذا هو ما فسره بعض النحاة بأن ظاهر كلام سيبويه أن الكلمة مصدر جاء شاذاً، مع أنه ليس في نصِّ كلامه ما يدل صراحة على لفظ الشذوذ (4).

ومن شواهد هذه اللفظة قوله تعالى: ﴿وَلِكُلّٖ وِجۡهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَاۖ فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ﴾ [البقرة: 148]؛ حيث لم تعل الواو بحذفها؛ لأن الوجهة اسم للمكان، وجعلها ابن جني دليلاً على أن الأصل فيها (وجهة) كما وردت في الآية الكريمة (5).

ويمكن القول إن (وجهة) يصح فيها أن تكون بالواو وبغيرها مصدراً وغير مصدر، ويؤكد هذا قول أبي حيان: " والذي سوَّغ عندي إقرار الواو، وإن

---

(1) ينظر: المقتضب 89/1، المنصف 200/1، نزهة الطرف 124/2، الارتشاف 117/1.
(2) ينظر: الصحاح 2255/6، اللسان 4775/6. مادة (وجه).
(3) المنصف 200/1.
(4) ينظر: شرح الشافية 88/3، الارتشاف 117/1، البحر المحيط 5/2.
(5) ينظر: الخصائص 285/2.

كان مصدراً، أنه مصدر ليس بجارٍ على فعله؛ إذ لا يحفظ (وَجَهَ يَجِهَ)، فيكون المصدر (جِهَة) ... ولما فقد (يجه) ولم يسمع، لم يحذف من (وجهة) وإن كان مصدراً، لأنه ليس مصدراً ليَجِه، وإنما هو مصدر على حذف الزوائد؛ لأن الفعل منه تَوَّجَه واتَّجَهَ ..." (1) ، وبقي أن القرطبي كاد أن يحسم الخلاف حيث ذكر أن المعنى واحد في: وجه، جِهَة، ووِجْهَة، ومُوَاجَهة في نفسيره للآية الكريمة (2).

15- مسألة: صيغة (تَفْعِيل، تَفْعِلة) من مضعف العين مهموز اللام.

قال الأزهري في هذه المسألة: " وحكى سيبويه: نبَّـأ، تنبيئاً. وزعم أبو زيد أن (التَفْعِيل) فيه أكثر من (التَفْعِلة) في كلام العرب، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيه إلا ما سُمع، وبهذا أخذ الشلوبين فيما حكى ابن عصفور " (3).

أصل المسألة أن الثلاثي المزيد بتضعيف العين على وزن (فَعَّل) يصاغ مصدره من الصحيح نحو: (كلَّم، وسلَّم، وجرَّب، وذكَّر) على (تَفْعِيل) فيقال: (تكليم، وتسليم، وتجريب، وتذكير)، وعلى (تَفْعِلة) نحو: (تجربة، وتذكرة)، وهو مسموع.

أما معتل الآخر نحو:(رضَّى، سمَّى، زكَّى)فعلى التفعيل مع حذف الياء والتعويض بالهاء فيكون: (ترضية، وتسمية، وتزكية) فيكون الوزن حينئذٍ (تَفْعِلة)، ويبقى مهموز اللام نحو: (خطَّـأ، ونبَّـأ، وجزَّأ) فإنه يستغنى فيه بوزن (تَفْعِلة) عن (تفعيل) مثل: تخطئة، وتجزئة، وتنبئة (4).

---

(1) البحر المحيط 5/2.
(2) تفسير القرطبي 164/2.
(3) التصريح 74/2.
(4) ينظر: الأصول في النحو 116/3، أمالي ابن الشجري 36/3، شرح الكافية الشافية 2238/4، شرح الشافية 164/1.

وما ذكره الأزهري أن سيبويه حكى في مصدر (نبَّأ: تنبيئاً) قد ورد في حديثه عن تعدي الفعل (نبَّـا) لغير نوع من المفاعيل، فقال باب المفعول ممثلاً : " ... ونُبئْتُ زيداً أبا فلان تنبيئاً حسناً ... " (1)، فالمثال تضمن المصدر (تنبيئاً) من الفعل المهموز (نبَّـأ) فيكون مثاله دليلاً على وزن (تفعيل) في المهموز دون تغليب صيغة على أخرى، ولكن في حديثه عن المصادر التي تلحقها هاء التأنيث عوضاً عن محذوف نحو: إقامة واستعانة وغيرها فلا تحذف منها الهاء كونها تعويضاً، وقال فيما يحمل عليه: " ولا يجوز الحذف أيضاً في تجزئة وتهنئة...، لأنهم ألحقوها بأختيهما، من بنات الياء والواو ... " (2) .

فعبارته واضحة في لزوم الهاء وعدم وحذفها، فيكون وزن (تَفْعِلة) في المهموز لازمًا، وإن كان قد مثَّل في موضع سابق بغير الهاء حين قال: (نبأ، تنبيئاً).

وإلى ذلك ذهب ابن مالك وغيره في تغليب صيغة (تَفْعِلة)، فقال: " ومِن (فعَّل) على (تَفْعِيل)، وقد يشركه (تَفْعِلة)، ويغني عنه غالباً فيما لامه همزة ..." (3).

ونقل الأزهري أن: " ظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيه إلا ما سُمِع "، فالرأي صحيح؛ ذلك أن سيبويه بسط مسألة (تفعيل) من (فعَّل) موضحاً ذلك بما قالته العرب فيفهم أنه المسموع، وذلك قوله: " وأما فعَّلتُ فالمصدر منه التفعيل، جعلوا التاء التي في أوله بدلاً من العين الزائدة في فعَّلت، وجعلت الياء بمنزلة ألف الإفعال، فغيروا أوله كما غيروا آخره، وذلك قولك: كسَّرته تكسيراً،

(1) الكتاب 1/ 43.
(2) المصدر السابق 83/4.
(3) شرح التسهيل 427/3، وينظر: الارتشاف 227/1، توضيح المقاصد 868/2.

وعذَّبته تعذيباً... وقد قال ناسٌ: كلَّمتُه كلاماً، وحملَّتُه حمالاً، أرادوا أن يجيئوا به على الإفعال فكسروا أوله وألحقوا الألف قبل آخر حرف فيه، ولم يريدوا أن يبدلوا حرفاً مكان حرف، ولم يحذفوا ... " (1) واستشهد بقوله تعالى:﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا ﴾ [النبأ: 28]، فكلامه بَيِّن فيما قالته العرب من الحذف وتغيير الحركات أو الزيادة، ثم إنه قال في نصه السابق: (وقال ناس ...) فهذا بيان أن الخروج عن القياس قليل، ويقتصر فيه على ما سُمع، ولعل تعبيره بكلمة (ناس) يشعر بالقلة والتنكير، فلعلها ليست من القبائل المعروفة، ولكن السماع وارد ثابت كما نقل.

وجملة القول أن كلام سيبويه واضح في المسألة، ولعل الحكم بظاهر كلامه أنه جاء بصيغة (التفعيل) ضمن أمثلته، ولم يأت بالتفعلة فيما خرج عن القياس، والقول بظاهر كلام سيبويه أورده الرضي في شرحه على الشافية (2)، ولعل الأزهري قد نقل ذلك عنه دون نسبته شأن كثير من مناهج المتأخرين.

ومما يؤكد المسموع في المسألة ما نقلته بعض معاجم اللغة في صيغتي مهموز اللام جاء في الصحاح واللسان (3) في معنى (خطَّأ): خطَّـأه تخطئة وتخطيئاً، إذا قيل له: أخطأت، ويؤكده قول ابن مالك: (وغيرُ ما مرَّ السماعُ عادله) (4). والله أعلم.

---

(1) الكتاب 79/4.
(2) ينظر: شرح الشافية 164/1.
(3) ينظر: مادة (خطأ) الصحاح 47/1، اللسان 1192/2.
(4) ألفية ابن مالك /37.

الخاتمة

بحمد الله وفضله تم هذا العمل الذي استهدف دراسة المسائل التي وصفها الأزهري بأنها ظاهر كلام سيبويه، أو ظاهر مذهبه أو قوله، وذلك من كتابه " التصريح"، حيث تم استقصاء المواضع التي ورد فيها هذا الوصف؛ فإذا عدتها ستة عشر موضعا ورد فيها أحد هذه التعبيرات.

وتمت دراسة المسائل من موضعها في كتاب الأزهري، وتتبعها في كتاب سيبويه قصد الوقوف على كلامه أو مذهبه في المسألة ليتبين مدى موافقة ما فيه بما وصف بالظاهر .

كما حرص البحث على استجلاء المسائل من مظانها النحوية أو الصرفية، وتحرير الآراء والأقوال فيها، مع الاهتمام بما قد يرد في شروح كتاب سيبويه في المسألة.

وقسمت المسائل وفق تنوعها نحوا وصرفا وعرضت في البحث حسب ترتيب أبوابها في ألفية ابن مالك لاحسب مواضعها في التصريح، وقد أسفر الجمع والدراسة عن بعض نتائج أحسبها مما تميز به هذا العمل، ومجملها فيما يلي:

1-اختلفت العبارات المستهدفة بين ظاهر الكلام، وظاهر المذهب والقول.

2- أغلب المواضع التي ذكرها الأزهري وردت في مصادر سابقة عليه إلا قليلا لم أقف عليه فيما قصدت من مظان.

3- بعض المسائل التي وصفت بظاهر الكلام ، أو القول توافقت مع نص ما ورد في كتاب سيبويه، وبعضها الآخر يفهم من مضمون كلام سيبويه، وقليل أن خالف الكتاب ما وصف بالظاهر.

4- في عدد من المسائل وصف الرأي بأنه ظاهر المذهب، وهو في الكتاب واضح بيِّن، فحقه أن يوصف بظاهر القول أو الكلام، والعكس يقع في التعبير بالقول، ولا نصَّ عليه في الكتاب.

5- ترجح الرأي في بعض المسائل أن الظاهر قد يتوافق مع معنى البيان والوضوح، وذلك حال ورود نصٍّ لسيبويه لا يحتمل أي تفسير أو رأي آخر.

6- قليل من المسائل وردت في تعليقات بعض شرَّاح الكتاب كالفارسي والرماني وابن خروف، دون النص على ظاهر المذهب أو القول، ولعل هذه الألفاظ ليست من تعبيرات متقدمي النحاة، فأقدمها أثراً عند ابن مالك والرضي.

وبعد:

فهذا ما فتح الله به عليَّ، إن كان صوابا فهو من فضل الله عليَّ، وإن كان غير ذلك فهو عمل يؤخذ منه ويرد عليه، والله من وراء القصد .

الباحثة

المراجع

1. - ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي – 745 هـ، ت: مصطفى النماس، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1989م .
2. اسم الفعل في كلام العرب والقرآن الكريم، السيد محمد عبد المقصود، مطبعة الأمانة، مصر، ط1، 1406هـ.
3. الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج، -316هـ، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.
4. إعراب القرآن، أحمد بن محمد أبو جعفر النحاس– 338 هـ، ت: زهير زاهد، مطبعة العاني، بغداد، د.ط، 1980م.
5. الأعلام ، خير الدين الزركلي، بيروت، ط3، د.ت.
6. ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ابن مالك الأندلسي-672هـ،ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1405هـ .
7. أمالي ابن الشجري، هبة الله ابن الشجري– 542 هـ، ت: محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط1، 1413 هـ .
8. - إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، أبو البقاء العكبري – 616 هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1979م .
9. - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري – 577هـ، المكتبة العصرية، بيروت ، ط1، 2003م.
10. - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين ابن هشام الأنصاري – 761هـ ت: يوسف البتاع، دار الجيل، بيروت، ط5، 1979م .
11. البسيط في شرح جمل الزَّجاجي، عبيد الله بن أبي الربيع-688هـ، ت: عياد

الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ط1، 1407هـ.
12.بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي– 911 هـ ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، القاهرة ، ط1، 1384هـ.
13.التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي-377هـ،ت: عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1، 1991م.
14.- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف ، أبو حيان الأندلسي-745هـ، ت: عادل عبد الموجود، ومحمد معوض، دار الكتب العلمية ، بيروت ط1، 1413هـ
15.- تفسير القرطبي= الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن القرطبي-671هـ، ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط2، 1964م.
16.تقريب المقرب، أبو حيان الأندلسي-745هـ، ت: عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، بيروت،ط2، 1982م.
17.- توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك ، ابن أبي قاسم المرادي– 749هـ، ت: عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2008م.
18.التوطئة، أبو علي الشلوبين- 648هـ، ت: يوسف المطوع، د.ن، ط2، 1401هـ.
19.الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن الزَّجاجي- 340هـ، ت: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط2، 1985م.
20.- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن أم قاسم المرادي– 749 هـ، ت: فخر الدين قباوة، ومحمد فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت،

ط3،1983م.

21.الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني – 392هـ، ت: محمد على النجار، دار الكتاب العربي، بيروت ،1952 م.

22.- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد المالقي- 702هـ، ت: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط2، 1985م.

23.السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد-324هـ، ت: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة،ط3، 1988م.

24.شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي ابن العماد -1089هـ، ت:عبد القادر الأرناؤوط، محمد الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1993م.

25.شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن علي الأشموني – 900هـ، ت: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.

26.شرح ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد، ابن الناظم-686هـ، ناصر خسرو، بيروت، د.ط، د.ت.

27.شرح ألفية ابن مالك، محمد بن أحمد الهواري - ق8هـ، ت: عبد الحميد السيد ، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، د.ط، 1999م.

28.شرح التسهيل، جمال الدين محمد ابن مالك– 672هـ، ت: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار الهجرة، القاهرة، ط1، 1990م.

29.شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري – 905هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.

30.- شرح جمل الزَّجاجي، ابن عصفور الاشبيلي – 669هـ، ت: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد ، د.ط،1982م.

31.شرح الحدود في النحو، عبدالله الفاكهي– 972هـ، ت: المتولي الدميري، دار التضامن، القاهرة، 1988م.

32.- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستراباذي-686هـ، ت: يوسف حسن عمر، جامعة قاد يونس، ليبيا، ، 1975م .
33.شرح الشافية، رضي الدين الأستراباذي-686هـ، ت: محمد نور الحسن وآخرون، المكتبة العلمية، بيروت، 1975م.
34.شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، جمال الدين محمد ابن مالك-672هـ، ت:عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، د.ط، 1978م.
35.شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد ابن مالك-672هـ، ت: عبد المنعم هريدي، مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1402هـ.
36.شرح الكافية، عبد العزيز بن جمعة الموصلي – 696هـ ت: علي الشوملي، دار الكندي، دار الأمل، ط1، 1421هـ.
37.شرح كتاب سيبويه، علي بن عيسى الرماني-384هـ، ت: محمد شيبة، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، 1415هـ.
38.شرح كتاب سيبويه= تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، علي بن محمد ابن خروف-609هـ، ت: خليفة بديري، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط1، 1995هـ.
39.شرح المفصل، موفق الدين ابن يعيش – 643هـ، دار صادر د. ت.
40.الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل الجوهري- 393هـ ، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1984م.
41.الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين السخاوي-902هـ، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ط، د.ت.
42.ظاهرة التنوين في اللغة العربية، عوض جهادي، مكتبة الخانجي، مصر،

ط1، 1982هـ.

43.الكافية في النحو، عثمان بن عمرو، ابن الحاجب-646هـ، ت: طارق نجم، مكتبة دار الوفاء، جدة، ط1، 1407هـ.

44.الكتاب، عمرو بن عثمان(سيبويه)-180هـ ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ.

45.الكشف عن صاحب البسيط في النحو، حسن موسى الشاعر، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السنة 20، العددان (77-78)، 1408هـ.

46.الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، نجم الدين الغزي-1061هـ، ت:خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.

47.لباب الإعراب، محمد الإسفراييني-684هـ، ت: بهاء الدين عبد الرحمن، دار الرفاعي، الرياض، ط1، 1405هـ

48.لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم-711هـ، ت: عبد الله الكبير وآخرون، د.ط، القاهرة، دار المعارف، د.ت.

49.ما يحتمل الشعر من الضرورة، الحسن السيرافي-368هـ، ت: عوض القوزي، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1991م.

50.ما ينصرف وما لا ينصرف، إبراهيم بن السري الزَّجاج– 311 هـ، ت: هدى قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1971 م .

51.المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني-392هـ، ت: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1389هـ .

52.- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل- 760هـ، ت: محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، ط1، 1405.

53.معاني القرآن، يحيي بن زياد الفرَّاء- 207هـ، ت: محمد علي النجار،

وأحمد نجاتي، عالم الكتب، بيروت،ط2، 1980م.
54.معاني القرآن، سعيد بن مسعدة، الأخفش-215هـ، ت: هدى قراهة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1990م.
55.معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن سهل الزَّجاج – 311هـ، ت: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988م.
56.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري – 761هـ، ت: محمد محي الدين ، دار إحياء التراث، بيروت د. ت.
57.المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم جار الله الزمخشري – 538هـ، ت: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.
58.المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني-471هـ، ت: كاظم المرجان، دار الرشيد، بغداد، د.ط، 1982م.
59.المقتضب، محمد بن يزيد المبرد -285هـ، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ، ط3، 1979م.
60.المقدمة الجزولية في النحو، عيسى الجزولي-607هـ، ت: شعبان محمد، مطبعة أم القرى، القاهرة، ط1، 1408هـ.
61.المقرب، علي ابن عصفور الإشبيلي-669هـ، ت: أحمد الجواري، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1971م.
62.المنصف شرح تصريف المازني، أبو الفتح عثمان بن جني- 395هـ، ت: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين مطبعة الحلبي، القاهرة، ط1، 1954م.
63.نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم السهيلي-581هـ، ت: محمد البنا، دار الرياض، الرياض، ط2، 1984م.
64.نزهة الطرف في علم الصرف، أحمد بن محمد الميداني-518هـ، شرح

ودراسة: يسرية إبراهيم، المطبعة الإسلامية الحديثة، القاهرة، ط1، 1997م.

65. النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد الدمشقي ابن الجزري – 833هـ، تصحيح، محمد على الضباع ، دار الكتب العلمية، د. ت.

66. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيان الأندلسي – 745هـ ت، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط2، 1988م .

67. همع الهوامع ، جلال الدين السيوطي– 911هـ، ت: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ

The Apparent Sayings of Sibawayh as perceived by Sheikh Al-Azhari in (altasrih) Book.

Maimounah Ahmed Al-Foutawi

Abstract

This research examines the grammatical and morphological issues, which are indicated as apparent sayings of Sibawayh from (altasrih bimadmun altawdih) book for Sheikh Khalid Al-Azhari (D. 905 H). This book includes several issues in which are described as apparent sayings of Sibawayh, creed and statements .

This research aims to collect and study such issued, follow-up in Sibawayh's book and in books of other grammarians to understand the apparent sayings of Sibawayh .

The research adopted the descriptive and inductive approach. It contains 16 topics, preceded by biographical overview of Sheikh Al-Azhari and his book, study and follow-up such issued in Sibawayh's books, discuss such books to access to Al-Azhari's resources on which he depended in the apparent sayings of Sibawayh's, authentication of grammatical and morphological uncertainties. This study is divided into grammatical questions and morphological issues, some of them are related to accusatives, accords, unnonated nouns, three questions on conjugations related to infinitives. The researcher adopted Alfiyat Ibn Malek order, because (altasrih) book is one of the explanations based on Alfiyat Ibn malek.

The main finding including: The diversity of sentences between the apparent sayings, which are the most existent- and the apparent creed and statements, the most of them are stated by Al-Azhari depending on precedents. Some apparent issues are consistent with book text, another issues can be implicitly understood from statements, few of issues are inconsistent, and then few of these issues are mentioned in comments of some explainers such as Alfarisi, Alromani and Ibn Kharouf without providing the apparent. The study recommended that those words aren't attributed to the precedent grammarians, as the most precedent sentences can be referred in books of Ibn Malek and Al-Muradi.